جامعـــــــة آل البيت

معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية

جامعة آل البيت
Al al-Bayt University

# أثر الملف النووي الإيراني على العلاقات الايرانية السعودية من عام 2000-2017

The Impact of the Nuclear File on The Iran-Saudi Arabia Relations From 2000-2017

إعداد

**ابراهيم عدنان عبود الحراحشة**

إشراف الدكتور

**أمين علي العزام**

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

2018 – 2017

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

# تفـويـض

أنا الطالب: ابراهيم عدنان عبود الحراحشة، رقمي الجامعي (1720600006)، أفوّض جامعة آل البيت بتزويد نسـخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ: / /2018



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# - إقــرار -

اسم الطالب: ابراهيم عدنان عبود الحراحشة الرقم الجامعي: (1720600006)

أقر بأنني التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المرتبطة بإعداد رسائل الماجستير، وذلك عندما قمت شخصيًا بإعداد رسالتي الموسومة بـــ

"اثر الملف النووي على العلاقات الايرانية السعودية من عام 2000-2017"

بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل العلمية. وأقرّ بأن رسالتي غير منقولة، أو مستلة من رسائل، أو أطاريح، أو كتب، أو أبحاث، أو أي منشورات علمية تم نشرها، أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، ووفقا لذلك فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين بخلاف ذلك، بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها، وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب:

التاريخ: / /2018



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# الإهـــــــــــــــداء

إلى معلم البشرية .. نبي الإنسانية والرحمة.. إلى حبيبنا وقدوتنا.. محمد صلى الله عليه وسلم القائل .. (( سلُوا الله علمًا نافعًا، وتعوّذوا بالله من علمٍ لا ينفع )).

إلى من كانا لي العين الساهرة والقلب الحاني ... إلى من غرسا فيّ بذرة العلم ...

إلى من يغار العطاء منهما لأنهما أعظم من أي عطاء ... لا حرمني الله منهما ( أمي و أبي ).

إلى من وقفوا معي وساندوني في هذا العمل.....أصدقائي

أهدي لكم جميعًا هذا الجهد المتواضع

الباحث



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# شكـــــــر وتقديـــــــــــر

الحمد لله حمدًا طيبًا مباركًا فيه يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على طب القلوب ودوائها ونور الأبصار وضيائها سيد الخلق أجمعين وخاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

في نهاية عملي المتواضع احمد الله العظيم واشكره كثيرا ان وفقني الى انجاز هذا العمل. ويُسعدني ويُشرفني ان اتقدم بجزيل الشكر والتقدير والامتنان الى استاذي الفاضل الدكتور "أمين علي العزام" لما أولاني من رعاية وتفضل بالإشراف على هذه الرسالة، فكانت توجيهاته اكبر ألأثر في أبرازها للنور. كما اتقدم بالشكر الى الاساتذة الاجلاء "الأستاذ الدكتور هاني اخو رشيده، والدكتور عادل القاضي، والدكتور خالد العدوان" اعضاء لجنة المناقشة لتفضلهما بالموافقة على مناقشة هذه الرسالة فأعطوني من وقتهم ألثمين وارشاداتهم وملاحظاتهم القيمه التي كانت موضعا للاحترام والتقدير والشكر موصول لجامعة آل البيت، هذا الصرح العلمي المتميز الذي احتضنني طالب علم وباحثًا بين اروقته، كما لا يسعني الا ان اتقدم بجزيل الشكر والامتنان الى كل من اعانني ومد لي يد العون من الاساتذة والاصدقاء جميعاً.

فجزى الله الجميع خير الجزاء، والله ولي التوفيق.

الباحث



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

اثر الملف النووي على العلاقات الايرانية السعودية من عام 2000-2017

إعداد

ابراهيم عدنان عبود الحراحشة

إشراف الدكتور

أمين علي العزام

| أعضاء لجنة المناقشة | | التوقيع |
|---|---|---|
| د. أمين علي العزام | (مشرفاً ورئيساً) | |
| أ.د. هاني اخو رشيده | (عضـــــــواً) | |
| د. عادل القاضي | (عضـــــــواً) | |
| د. خالد العدوان | (عضواً خارجياً) | |

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

نوقشت وأوصى بإجازتها بتاريخ / /2018م



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# الفهرس


تفـويـض ..... ب

- إقـرار – ..... ج

الإهـــــــــــــداء ..... د

شكـــــــر وتقديـــــــــــر ..... ه

قرار لجنة المناقشة ..... و

الفهرس ..... ز

قائمة الجداول ..... ط

الملخص ..... ي

Abstract ..... ك

مقدمة ..... 1

أولاً: مشكلة الدراسة ..... 2

ثانياً: فرضية الدراسة ..... 3

ثالثاً: أهمية الدراسة ..... 3

رابعاً: أهداف الدراسة ..... 4

خامساً: حدود الدراسة: ..... 4

سادساً: منهجية الدراسة ..... 4

سابعاً: مفاهيم الدراسة: ..... 5

ثامناً: الدراسات السابقة ..... 6

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة: ..... 8




المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول: العلاقات السياسية الايرانية السعودية.....9
المبحث الأول: النظام السياسي لكل من ايران والسعودية.....10
المبحث الثاني: السياسة الخارجية لكل من ايران والسعودية والعوامل المؤثرة في العلاقات بينهما.....20
المبحث الثالث: العلاقات السياسية والاقتصادية الإيرانية السعودية (2000-2017).....27
الفصل الثاني: الملف النووي الإيراني وأثره على العلاقات الايرانية السعودية.....32
المبحث الأول: الملف النووي الإيراني.....33
المبحث الثاني: اثر الملف النووي الايراني على العلاقات الايرانية السعودية.....39
الخاتمة.....53
النتائج:.....54
التوصيات:.....55
قائمة المصادر والمراجع.....56



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# قائمة الجداول


| الجدول | عنوان الجدول |
| --- | --- |
| الجدول (1) | حجم الصادرات الايرانية الى السعودية بالمليون دولار |
| الجدول (2) | حجم الواردات الايرانية من السعودية بالمليون دولا |




المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اثر الملف النووي على العلاقات الايرانية السعودية من عام 2000-2017

إعداد: ابراهيم عدنان عبود الحراحشة

إشراف الدكتور: أمين العزام

## الملخص

هدفت هذه الدراسة للكشف عن أثر الملف النووي على العلاقات الايرانية السعودية من عام 2000-2017، والذي يلقي بظلاله على العلاقات الايرانية السعودية ومدى تأثرها بالملف النووي. وقد قامت الدراسة على فرضية رئيسية مفادها: وجود أثر للملف النووي على العلاقات الايرانية السعودية من عام 2000-2017. وقد تم استخدام المنهج التاريخي والمنهج التحليلي، لدراسة أثر الملف النووي على العلاقات الايرانية السعودية، وتقييم المعلومات من أجل الوصول إلى نتائج من شأنها أن تفيد في اختبار فرضيات الدراسة، وقد توصلت نتائج الدراسة الى انعدام وفقدان الثقة بين السعودية وايران بما يؤدي الى الاخلال في الأمن السعودي. واستمرار ايران في تحديها واستمرارها في برنامجها النووي يؤدي الى مزيد من سباق التسلح في المنطقة وعدم الاستقرار. كما وتوصلت النتائج إلى فشل دول السعودية وايران في انهاء هذا الصراع يؤدي الى التدخل المباشر للدول الاجنبية تحت ذريعة حماية مصالحها الحيوية في المنطقة. ومن خلال هذه النتائج فقد توصلنا الى مجموعة من التوصيات؛ أهمها:

إعادة الثقة بين السعودية وايران وابدال هذا التنافس والصراع بعلاقات اقتصادية وتجارية.

ضرورة احترام ايران للمعاهدات والاتفاقيات الثنائية والدولية وعدم اصدار تصريحات استفزازية من شأنها تعريض المنطقة للتوتر.



المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

The Impact of the Nuclear File on The Iran-Saudi Arabia Relations From 2000-2017

Prepared by: Ibrahim Adnan Aboud Al-Harhasha

Supervised by Dr. Amin Al Azzam

## Abstract

The study aimed at revealing the impact of the nuclear file on Iran-Saudi relations from 2000-2017، which casts a shadow over Iran-Saudi relations and its impact on the nuclear issue.

In this study we discussed the Saudi-Iranian relations، as well as the Iranian nuclear program (its dimensions and objectives). We also discussed the regional and international positions of the countries concerned، the Saudi position and how to face this challenge.

We have reached a set of results، the most important of which are:

1. Lack and loss of confidence between Saudi Arabia and Iran، leading to disruption of Saudi security.

2. Iran's continued defiance and continuation of its nuclear program leads to further arms race in the region and instability.

3. The failure of Saudi Arabia and Iran to end this conflict leads to the direct intervention of foreign countries under the pretext of protecting their vital interests in the region.



المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

# مقدمة

تعتبر العلاقات السعودية الإيرانية، ذات طبيعة معقدة منذ عام 1933، حيث يرجع هذا التعقيد إلى مجموعة من العوامل المؤثرة. منها العامل المذهبي والعامل الجغرافي الذي لعب دوراً كبيراً في تعقيد هذه العلاقات من خلال التنافس على الدور الإقليمي والتحكم في موازين القوى السائدة والصراع على سيادة الخليج، ومحاولة إيران فرض سيطرتها على الخليج العربي، ورغبة إيران بأن يكون لها دور إقليمي رئيسي على حساب الدور السعودي، والعامل السياسي أيضاً الذي نتج عن علاقات البلدين بدول أخرى فعلى سبيل المثال؛ علاقات السعودية بالولايات المتحدة الأمريكية التي عادةً ما تزعج إيران، وعلاقات إيران بروسيا التي أيضاً عادةً ما تزعج السعودية، ويأتي العامل العسكري من العوامل التي أثرت على العلاقات السعودية الايرانية، وهو عامل التسلح، والمتمثل بالملف النووي الإيراني الذي تعتبره السعودية خطراً كبيراً يداهم أمن الخليج العربي عامة وأمنها خاصة، ولعل تطورات البرنامج النووي الإيراني أحد أهم هذه العوامل. حيث لا تنظر إيران إلى الموقف السعودي من برنامجها النووي إلا أنه صدى للموقف الأمريكي، في حين ترى المملكة العربية السعودية أن القلق من البرنامج النووي مشروع، وأن المطلوب تعاون إيراني أكثر من الوكالة الدولية للطاقة الذرية. هذا التباين في الرؤى بين البلدين لا يبدو أنه مرشح للتراجع لا سيما في ظل التطورات التي اعقبت الربيع العربي.

في ضوء ما تقدم تسعى هذا الدراسة المتعلقة بـ" اثر الملف النووي الإيراني، أن تلقي الضوء على الملفات الساخنة بين طهران والرياض، وأثرها في إعادة تشكيل العلاقات بين البلدين، وتداعيات ذلك على مستقبل المنطقة.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## أولاً: مشكلة الدراسة

تبرز مشكلة الدراسة في العلاقات السعودية الإيرانية في فترة زمنية محددة، وهي من عام 2000 إلى2017، فرغم ما بينهما من خلافات وتوجهات مختلفة في إدارة سياستهما الخارجية عامة وتجاه الدول الغربية والقوى الكبرى خاصة. إلا أن المتغيرات السياسية والعسكرية شكلت عاملاً مهماً في إعادة صياغة العلاقات التاريخية بين البلدين، وهو الأمر الذي يجعل هذه الفترة جديرة بالاستجلاء والبحث ومحاولة الكشف العلمي. لذا جاءت الدراسة الحالية للبحث في موضوع امتلاك إيران للأسلحة النووية التي تؤثر بشكل كبير على التوازن الدولي والاقليمي وعلى منطقة الخليج العربي، حيث تسعى الدراسة الكشف عن أبعاد التحدي النووي الإيراني وأثره على العلاقات الايرانية السعودية، وأبعاده الأمنية والسياسية والاقتصادية، وذلك من خلال الإجابة عن تساؤل الدراسة الرئيسي "ما أثر الملف النووي على العلاقات الايرانية السعودية من عام 2000 إلى 2017"؟. ويتفرع من هذا التساؤل الأسئلة الفرعية الآتية:

ما جذور العلاقات الإيرانية السعودية من عام 2000 إلى 2017؟

ما محددات العلاقات الإيرانية السعودية من عام 2000 إلى 2017؟

ما أثر الملف النووي على العلاقات السياسية والاقتصادية الايرانية السعودية؟



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## ثانياً: فرضية الدراسة

تقوم الدراسة على فرضية رئيسية مفادها:

وجود أثر للملف النووي على العلاقات الايرانية السعودية من عام 2000-2017.

وتتفرع منها الفرضيات الفرعية الآتية:

وجود أثر للملف النووي على العلاقات السياسية الايرانية السعودية من عام 2000-2017.

وجود أثر للملف النووي على العلاقات الاقتصادية الايرانية السعودية من عام 2000-2017

## ثالثاً: أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية موضوعها وهو "اثر الملف النووي على العلاقات الايرانية السعودية من عام 2000-2017"، وهذا الموضوع لم يتلقى أي اهتمام بحثي من قبل، وتكمن أهمية الدراسة الحالية في:

الأهمية العلمية:

تنبع أهمية الدراسة كونها من الموضوعات الحيوية ذات العلاقة باثر الملف النووي على العلاقات الايرانية السعودية، والتي تتابع التطورات الداخلية والإقليمية والدولية التي أثرت على العلاقات الايرانية السعودية خلال الفترة (2000-2017) في منطقة ملتهبة من العالم، لتشكل نقلة نوعية في الدراسات العربية الأكاديمية في هذا المجال.

الأهمية العملية:

تشكل مفتاحاً للبحث في العلاقات السياسية والاقتصادية الايرانية السعودية واثر الملف النووي على تلك العلاقات، للاستفادة منها في تحديد التقدم والتراجع في العلاقات بين البلدين.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

توفير مادة علمية للباحثين في العلاقات الايرانية السعودية ما يخدم عملهم البحثي على المدى البعيد.

توفر فرصة للمهتمين والمتابعين للشأن الإقليمي والدولي للاطلاع على طبيعة اثر الملف النووي على العلاقات السياسية والاقتصادية الايرانية السعودية في هذه المرحلة بالغة الأهمية.

## رابعاً: أهداف الدراسة

معرفة أثر الملف النووي على العلاقات الايرانية السعودية من عام 2000 إلى 2017.

التعرف على جذور العلاقات الإيرانية السعودية من عام 2000 إلى 2017.

معرفة محددات العلاقات الإيرانية السعودية من عام 2000 إلى 2017.

الكشف عن أثر الملف النووي على العلاقات السياسية والاقتصادية الايرانية السعودية.

## خامساً: حدود الدراسة:

الحدود الزمانية: تقتصر الدراسة على دراسة واقع العلاقات الايرانية السعودية خلال الفترة ما بين (2000-2017).

الحدود المكانية: تتحدد هذه العلاقة بين كل من ايران والسعودية، والتركيز على أثر الملف النووي على العلاقات السياسية والاقتصادية بين الدولتين.

## سادساً: منهجية الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة، سيتم استخدام المنهج التاريخي، لدراسة أثر الملف النووي على العلاقات الايرانية السعودية، وتقييم المعلومات من أجل الوصول إلى نتائج من شأنها أن تفيد في اختبار فرضيات الدراسة، وسوف يقوم الباحث بتوظيف هذا المنهج في هذه الدراسة من خلال استرداد الماضي،



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتصنيف ما مضى من وقائع وأحداث وظواهر، وتحليل هذه الأمور، وتركيبها بشكل يساعد على تفسيرها واستنتاج تعميمات منها، وهذه التعميمات تلقي أضواءَ على الحاضر، والتنبؤ بما سيتم مستقبلاً.

وسيتم استخدام المنهج التحليلي وذلك لفهم التطورات التي رافقت الملف النووي في العلاقات السياسية والاقتصادية الايرانية السعودية، وسيتم توظيف هذا المنهج من خلال الاستنباط والاستقراء لدراسة وتحليل المتغيرات والظروف السياسية والاقتصادية المرتبطة بالعلاقات بين البلدين، وفحصها وتحليلها وتفسيرها بشكل يُمكن من الوصول إلى فهم دقيق للعلاقات بين البلدين خلال الفترة ما بين (2000-2017).

## سابعاً: مفاهيم الدراسة:

العلاقات السياسية الدولية: تُعرّف العلاقات السياسية الدولية بأنها العلاقات التي تتجاوز حدود الدولة الواحدة، والتي بحكم كونها واقعة في إطار المجموعة الدولية لا تخضع لسيطرة دولة واحدة، فهي علاقات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وايدولوجية وعسكرية على مستوى الدول والمنظمات (أبو عامر، 2004: 22).

العلاقات الاقتصادية الدولية: هي دراسة للعلاقات والتفاعلات والمعاملات والأنشطة المختلفة التي تتم بين مختلف الدول والتجمعات الاقتصادية، وكذلك الشركات دولية النشاط، والمنظمات الاقتصادية الدولية (أبو عامر، 2004: 23).

الملف النووي: هو التوجه القائم في ايران لامتلاك عناصر القوة الشاملة، بما فيها الفعاليات والانشطة التي تقوم بها ايران في مجال امتلاك قدرات نووية يمكن أن تتحول مستقبلاً لأغراض عسكرية، وبناء الذات وتحقيق طموح الهيمنة والنفوذ في المنطقة، وصولاً الى مستوى قوة إقليمية يعتمد بها من قبل جميع دول المنطقة (الراوي، 2006: 6)



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## ثامناً: الدراسات السابقة

دراسة المبيضين (2007) بعنوان: "العلاقات الخليجية الإيرانية 7991 – 6002 (السعودية حالة دراسة)"، تهدف هذه الدراسة إلى توضيح عناصر التقارب والتباعد في العلاقات الخليجية الإيرانية عامة، والعلاقات السعودية الإيرانية حالة دراسية منذ حكم الرئيس خاتمي (197- 2006)، وحتى رئاسة الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد، وتوضيح العناصر المفصلية في عمليتي التقارب والتباعد التي شكلت تلك العلاقات، والتطورات الإقليمية والدولية التي أثرت على عمليتي التقارب والتنافر بين قطبي الخليج، السعودية واي ارن. وقد أوضحت الدراسة أن هناك عوامل أدت إلى عملية التقارب بين الدول الخليجية وايران؛ مثل النهج الجديد في السياسة الإيرانية الداعي إلى الانفتاح والحوار، والزيارات المتبادلة على أعلى المستويات، وعقد الاتفاقيات الاقتصادية بين الطرفين. وكانت طبيعة التقارب تتم بمبادر إيرانية على وجه العموم، وبمشاريع اقتصادية بحيث كان للنفط تأثير واضح على عملية التقارب إضافة إلى التطورات الدولية. أما بالنسبة لعناصر الاختلاف، فكان على رأسها النزاع الإماراتي الإيراني حول الجزر الإماراتية المحتلة، والاختلاف الطائفي. كذلك بينت الدراسة أن تطور الأوضاع الإقليمية والدولية، وبخاصة الوضع في الع ارق، وتطورات البرنامج النووي الإيراني، قد أدى إلى تذبذب في العلاقات الخليجية الإيرانية، مع أن السمة البارز كانت وما زالت السير نحو التقارب.

ودراسة الهبيده (2013) بعنوان: "البرنامج النووي الإيراني وأثره على توجهات السياسة الخارجية الكويتية"، تهدف الدراسة إلى التعريف بالسياسة الخارجية الكويتية والمتغيرات الإقليمية والدولية التي تؤثر في السياسة الخارجية الكويتية وتحليل تداعيات البرنامج النووي الإيراني على المستوى الإقليمي والدولي. حيث تبرز أهمية الدراسة من محاولتها تحليل توجهات السياسة الخارجية الكويتية تجاه البرنامج النووي الإيراني، وتداعيات هذا البرنامج على المستوى الدولي والإقليمي. وانطلقت الدراسة من فرضية مفادها "تتبع السياسة الخارجية الكويتية سياسات وإجراءات تجاه البرنامج النووي الإيراني من أجل المحافظة على أمنها واستقرارها". توصلت الدراسة إلى أن دول الخليج لا تعترض على المساعي النووية السلمية، ولكنها تحتفظ على تصريح إيران بحقها في امتلاك السلاح النووي، وليس هذا مرده إلى خوف من اختلال في ميزان القوى الإقليمية فقط، بل هناك مخاطر بيئية وأمنية حساسة تهدد إيران النووية مستقبلاً.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتوصي الدراسة من أفضل السبل لمواجهة الآثار المحتملة للبرنامج النووي إيراني على دول الخليج العربي هو ضرورة تفعيل مؤسسات التكامل الخليجي- الخليجي من جهة والعربي- العربي من جهة ثانية وتطوير هياكلها.

ودراسة أبو جـزر (2014) بعنوان: " العلاقات الإيرانية السعودية وانعكاساتها على دول الجوار العربي (1997-2005)"، تتنـاول هـذه الدراسـة العلاقـات الإيرانيـة السـعودية وانعكاسـاتها علـى دول الحـوار العربـي (1997-2005)، بالإضافة لدراستها للخلفية التاريخية لجذور العلاقات الإيرانية السعودية منذ عـام (1979) حتـى عـام (1996) كمـا تتنـاول العلاقـات الإيرانيـة السـعودية السياسـية والاقتصادية وتـدرس أكثـر تلـك العلاقـات علـى دول الجـوار الجغرافـي. وقـد عرضـت الدراسـة المحـددات المتأثرة فـي تطـور العلاقـة بـين البلـدين، ثـم بينـت أبعـاد العلاقـات السياسـية لتلـك العلاقـات، حيـث ظهـر أنهـا شـهدت فتـرة ازدهـار غيـر مسـبوقة فـي عهـد خـاتمي، نظرا لسياسـة الانفتاح التـي تميـز بها حكمـه حيـث تبـين أن ذلـك قـد أدى إلـى إقامـة علاقـات اقتصـادية متطـورة شـملت مختلـف جوانـب الحيـاة الاقتصادية وبخاصـة فـي مجالات التجـارة والصـناعة والزراعـة، بالإضـافة إلـى الشـراكة فـي قطـاعا الـنفط والطاقـة. وقـد تمكنـت الـدولتان مـن خـلال هـذه العلاقـة أن تقيما توازنا معقولا للتبادل التجاري، وأن تحافظا معا على أسعار معقولة لبرميل النفط

. ثم عرضت الدراسة آثار تطور العلاقـات السياسـية والاقتصادية بـين إيـران والسـعودية فـي ظـل خـاتمي علـى أقـاليم دول الجـوار العربـي، وعلـى بعـض الأنشـطة الحضـارية الأخـرى، حيـث تـم نزن فتيل التوتر الأيديولوجي،

كما تم الحفـاظ علـى قداسـة موسـم الحـت واسـتبعاده عـن حـالة الشـد والجذب التي كانت تحصل على عهد سابقي الرئيس خاتمي. واعتمـدت الدراسـة علـى مجموعـة مـن المنـاهج العلميـة بشـكل يخـدم سـير البحـث



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويلائـم عـرض وتحليـل المعلومـات كـالمنهت التـاريخي والمـنهت الوصـفي ونظريـة الـدور ونظريـة الصـران، ونظرية المصلحة القومية ونظرية تحليل النظم. أخيرا تـم التوصـل إلـى نتـائج وتوصـيات الدراسـة، حيـث خلصـت الدراسـة إلـى عـدة نتـائج كان من أهمها: أن تبني إيران أيديولوجية تصدير الثورة أدى بالعلاقات بين الجانبين الإيراني والسعودي إلى توتر شبه دائم.

ودراسة بوحمامة (2018) بعنوان: "الاتفاق النووي الإيراني و تأثيره علي تغير سياسات إيران اتجاه المنطقة العربية"، هدفت هذه الدراسة البحثية الي إستقراء الوضع الشامل في المنطقة بعد الاتفاق النووي والتسوية الشاملة وما مدى نجاحه في تحقيق التعاون والمصالح في المنطقة،

خاصة الظروف العصيبة التي تمر بها المنطقة حاليا. أظهرت نتائج الدراسة أن الاتفاق النووي الشامل مهم للأمن الإقليمي بشكل مباشر وغير مباشر (بسبب تأثيره على السياسة الإيرانية المحلية). وأن العديد من الأكاديميين المختصين بشؤن الشرق الأوسط يملكون وجهات نظر مختلفة بشأن تأثير الصفقة على أمن إيران و العالم العربي. وأن الولايات المتحدة، من المرجح أن تشكل إدارة الصراع هذا تحديا هاما في سياستها تجاه إيران.

## ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تنوعت الدراسات السابقة من حيث العنوان والهدف، فمنها من بحث في العلاقات الإيرانية السعودية وانعكاساتها على دول الجوار العربي (1997-2005)"، كدراسة أبو جـزر (2014). ومنها من بحث في الاتفاق النووي الإيراني وتأثيره علي تغير سياسات إيران اتجاه المنطقة العربية"، كدراسة بوحمامة (2018). وهذا ما ميز الدراسة الحالية وهو بحثها في موضوع أثر الملف النووي الإيراني على العلاقات الايرانية السعودية من عام 2000- 2017.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# الفصل الأول:

# العلاقات السياسية الايرانية السعودية

المبحث الأول: النظام السياسي لكل من ايران والسعودية.

المطلب الأول: النظام السياسي الايراني.

المطلب الثاني: النظام السياسي السعودي.

المبحث الثاني: السياسة الخارجية لكل من ايران والسعودية والعوامل المؤثرة في العلاقات بينهما

المطلب الأول: السياسية الخارجية الايرانية.

المطلب الثاني: السياسية الخارجية السعودية.

المبحث الثالث: العلاقات السياسية والاقتصادية الإيرانية السعودية (2000-2017).

المطلب الأول: العلاقات السياسية الايرانية السعودية.

المطلب الثاني: العلاقات الاقتصادية الايرانية السعودية.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# الفصل الأول

# العلاقات السياسية الايرانية السعودية

## المبحث الأول: النظام السياسي لكل من ايران والسعودية

تعتبر النظرية السياسية محاولة بحثية وتساهم مساهمة فعالة للتوصل للقـوانين والقواعد التي تحكم الحركة والتفاعلات السياسية المختلفة، الداخلية والخارجيـة. فهي محاولة لتقنين الظواهر السياسية وتفسيرها إذ تبحث في الـشروط والقـوانين الموضوعية التي تؤدي لحدوث الظاهرة السياسية مثل الاستقرار الـسياسي، عقـد تحالف سياسي متكافئ، إنجاح تظاهرة أو إضراب أو مقاطعة، تأسـيس تنظـيم سياسي أو غيره.

### المطلب الأول: النظام السياسي الايراني

لا يمكن فهم النظام السياسي للجمهورية الإسلامية الإيرانية من غير الرجوع إلى السياقات العامة التي اندلعت من خلالها الثورة الإيرانية في العام 1979، والتي بدورها أسست لنظام سياسي متميز في شكله ومضمونه عن غيره (العبادي، 2012: 8).

وبالرجوع للماضي، لا بد من التأكيد على أن الثورة الإسلامية في إيران التي وقعت في نهاية عقد السبعينيات من القرن العشرين قد اتخذت لها مساراً مغايراً عن النموذج الثوري الذي كان سائداً في العالم الثالث آنذاك والذي تمثل بالثورة على الأنظمة الرأسمالية الموالية للغرب وإحلال أنظمة حكم شمولية اشتراكية. لم تكن الثورة الإسلامية بتدبير من المعسكر الشرقي الاشتراكي ضد المعسكر الغربي الرأسمالي،



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بل كانت ثورة ذ ابعة من عمق المجتمع الإيراني؛ والديني منه على وجه الخصوص، ومتجهة بمشروع معد مسبقاً إلى إحلال نظام إسلامي، يقوم على نظرية الولي الفقيه التي تعتبر التمظهر الأكثر تطوراً في بنية العقل السياسي الشيعي.

يرتكز النظام السياسي في إيران منذ ثورة 1979 على عدد من المؤسسات الحاكمة المتداخلة على مستوى النفوذ والصلاحيات، وبعض هذه المؤسسات فريدة من نوعها وغير تقليدية في الأنظمة السياسية المعاصرة، لكنها مرتبطة أساسا بطابع الحكم الديني في الدولة. وتتشكل بعض هذه الهيئات والمؤسسات الحاكمة عبر أدوات ديمقراطية من خلال الانتخاب، ومنها مجلس الشورى الإسلامي ومجلس الخبراء ورئيس الجمهورية، وأخرى عبر التعيين، لكن سلطات المرشد تبقى في النهاية هي المهيمنة (المقداد، 2013: 25).

المرشد الأعلى: هو أعلى سلطة ومقام في الدولة، وصاحب القرار الفعلي، ويأتي ذلك على "ولاية الفقيه العادل"، التي نص عليها الدستور في الفصل الخامس، وهي نظرية سياسية شيعية حديثة أفسحت المجال لتولي رجال الدين الشيعة الحكم في إيران، وكان آية الله الخميني مرشد إيران السابق أول من جسدها عمليا بعد ثورة 1979 ضد حكم الشاه محمد رضا بهلوي. ووفقا لنظام الجمهورية الإسلامية ودستورها، فإن المرشد (علي خامنئي حاليا) يملك سلطات مطلقة تمنحه الفصل في كل شؤون الدولة، بما في ذلك السياسة النووية والخطوط الرئيسية للسياسة الداخلية والخارجية وقرار الحرب والسلم، فضلا عن السلطة المباشرة على الجيش والحرس الثوري وأجهزة المخابرات (العبادي، 2012: 21).

وأعطى الدستور الإيراني -الذي صدر عام 1979- المرشد أو القائد صلاحيات واسعة، أهمها حق تعيين السياسات العامة لنظام الجمهورية والإشراف عليها، وإصدار الأمر بالاستفتاء العام، وقيادة القوات المسلحة، وإعلان الحرب والسلام والنفير العام، كما أعطاه حق عزل رئيس الجمهورية، وتعيين وعزل قادة مجلس صيانة الدستور ورئيس السلطة القضائية.

رئيس الجمهورية: يعد رئيس الجمهورية -وفقا للمادة 13 من الدستور- أعلى سلطة في الدولة بعد "مقام القيادة"، وينتخب لفترتين كحد أقصى، مدة الواحدة أربعة أعوام، ويتبع في معظم صلاحياته للمرشد الأعلى، كما أن حرية حركته تقيدها مجموعة من الأجهزة غير المنتخبة يسيطر على أغلبها رجال دين، وأهمها مجلس صيانة الدستور.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتولى الرئيس مسؤولية تسيير الأمور اليومية لشؤون البلاد، بالإضافة إلى ترأسه مجلس الأمن القومي الذي يتولى تنسيق السياسة الدفاعية والأمنية، ويمكن للرئيس التوقيع على اتفاقيات مع حكومات أجنبية والموافقة على تعيين سفراء، ويعاونه مجلس الوزراء أو الحكومة (ألغي منصب رئيس الوزراء بمقتضى تعديل عام 1989) (أبو جزر، 2014: 17).

مجلس الشورى: وهو مجلس تشريعي ورقابي يتألف من 290 مقعدا، ومدة دورته البرلمانية أربعة أعوام، ويملك المجلس سلطات سن القوانين في إطار الدستور، واستدعاء واستجواب الوزراء والرئيس. ويتولى أيضا منح الثقة للحكومة وطرحها عنها، والتصديق على المعاهدات والاتفاقات الدولية، لكنه يبقى خاضعا لرقابة مجلس صيانة الدستور (العبادي، 2012: 28).

مجلس صيانة الدستور: يتألف من 12 عضوا، هم ستة علماء كبار يعينهم المرشد الأعلى وستة من القضاة، ويقوم بمراقبة مطابقة القوانين التي يجيزها مجلس الشورى (البرلمان) للشريعة الإسلامية ودستور البلاد، كما يقوم بفحص أوراق المرشحين الراغبين في خوض الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، ويصادق على نتائجها.

والمجلس هو الجهة الوحيدة المؤهلة لتفسير مبادئ الدستور، ويشرف على انتخابات مجلس خبراء القيادة وانتخابات رئاسة الجمهورية وانتخابات مجلس الشورى، وعلى الاستفتاءات العامة، ويقوم بفض النزاعات بين مجلس صيانة الدستور ومجلس الشورى إذا رفض الأول توصيات الثاني.

ويرى المعارضون الإيرانيون أن المجلس ورقة قوية بيد القائد الأعلى الولي الفقيه لفرض آرائه، وأنه يقف أمام طموحات بعض الإصلاحيين الإيرانيين في التخفيف من صلاحيات المرشد الأعلى المطلقة (أبو جزر، 2014: 25).

مجلس خبراء القيادة: هيئة دينية تأسست عام 1982، تتركب من 88 عضوا يتم انتخابهم لمدة ثماني سنوات، ويتولى المجلس وفق المادة 107 من الدستور اختيار القائد (المرشد الأعلى) وتحديد صلاحياته، ومتابعة قيامه بمهامه، وعزله (وفق المادة 111)، إذا رأى أنه انحرف عن المسار الدستوري أو افتقد لأي من الشروط اللازمة. ونادرا ما يتدخل المجلس في الشؤون السياسية في البلاد؛ إذ إنه مختص بالحفاظ على تطبيق أسس وأركان نظام ولاية الفقيه (العبادي، 2012: 32).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجلس تشخيص مصلحة النظام: ويسمى أيضا مجمع تشخيص مصلحة النظام، هو هيئة استشارية تأسست عام 1988، ويتركب من 31 عضوا يعين المرشد الأعلى أعضاءه الدائمين والمتغيرين، ما عدا رؤساء السلطات الثلاث (التنفيذية والتشريعية والقضائية) الذين ينضمون إلى المجمع بشكل آلي، ومدة عمل أعضائه خمس سنوات. ويختص المجلس بحل أي خلافات تنشأ بين البرلمان ومجلس صيانة الدستور، وتصبح قراراته بشأن خصومة الهيئتين نافذة بعد مصادقة المرشد عليها، ويختار في حالة موت المرشد الأعلى أو عجزه عضوا من مجلس القيادة يتولى مهام المرشد حتى انتخاب مرشد جديد (العبادي، 2012: 45).

السلطة القضائية: مهمتها بحسب الدستور إحقاق العدالة، ورئيسها "شخص مجتهد وعادل ومطلع على الأمور القضائية"- وفق الدستور- ويعد أعلى مسؤول في السلطة القضائية، يعينه المرشد الأعلى لمدة خمس سنوات، وهو يتولى تعيين القضاة والبت في عزلهم ونقلهم وتحديد وظائفهم وترقيتهم. وينص الدستور الإيراني أيضا على تشكيل المحكمة العليا للبلاد بحسب القواعد التي يضعها رئيس السلطة القضائية، وهي تتولى الإشراف على صحة تنفيذ القوانين في المحاكم وتوحيد المسيرة القضائية وأدائها لمسؤولياتها القضائية"، وفق الدستور (المجالي، 2007: 31).

ووفق طبيعة النظام السياسي الإيراني، وما تضمنه الدستور، فإن مؤسسة الولي الفقيه تسيطر على السلطة القضائية عبر التعيين، وهي تتضمن عمليا منصب المرشد الأعلى، ومجلس الخبراء، ومجلس تشخيص مصلحة النظام، ومجلس صيانة الدستور. كما تسيطر المؤسسة على أجهزة أخرى ثقافية وأمنية ودينية، ويتبع للمرشد الأعلى مباشرة هيئات وأجهزة أمنية وعسكرية مثل الجيش والحرس الثوري والاستخبارات، والمجلس الأعلى للأمن القومي، الذي تكون قراراته نافذة إلا بعد مصادقة المرشد عليها.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## المطلب الثاني: النظام السياسي السعودي

مراحل تكوين الدولة السعودية:

إن الدولة السعودية الأولى هي التي تجسد مولد الدولة السعودية سنة 1157هـ - 1744م عندما تحالف الأمير محمد بن سعود (الذي رفع لواء الناحية السياسية)، والشيخ محمد بن عبدالوهاب (الذي رفع الراية الدينية)، وكانا يهدفان إلى توحيد شبه الجزيرة العربية، وتحرير الإسلام من الأباطيل التي دست عليه. وقد برزت الدولة السعودية الأولى كقوة تهدد الحكم العثماني الممتد إلى معظم العالم العربي، وحاولت الدولة العثمانية القضاء على الدولة السعودية بالحملات العسكرية حيث أوعزت الدولة العثمانية إلى واليها على مصر محمد علي بالقضاء على الدولة السعودية. فقد قامت عدة حملات مصرية بقيادة إبراهيم باشا بن محمد علي وتمكنت القوات المصرية من اقتحام العاصمة "الدرعية" وتدميرها سنة 1234هـ - 1819م وقتل الأمير عبدالله آل سعود. وبزوال الدولة السعودية الأولى عادت الأمارات الصغيرة إلى الظهور في نجد مثل الرياض، الخرج، حريملاء، بريدة، وعاد إلى الأحساء كيانها وإلى أشراف مكة سلطاتهم (اليحيى، 2009: 14).

نظام الحكم في المملكة العربية السعودية

مبادئ وأسس نظام الحكم بالمملكة

نصت المادة الأولى من النظام الأساس للحكم "المملكة العربية السعودية دولة عربية إسلامية ذات سيادة تامة دينها الإسلام ودستورها كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ولغتها هي اللغة العربية، وعاصمتها مدينة الرياض".



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالمملكة العربية السعودية تستند في أحكامها وسياستها على أسس الـشريعة الإسلامية، حيث أكد على ذلك الملك فيصل بأن "سياستنا أولاً وقبل كل شـيء هي تحكيم كتاب الله وسنة رسوله، واستنباط ما يصلح لأمور ديننا، وما يـصلح وتعتمـد مبـادئ لشؤوننا على أن لا نخرج عما في كتاب الله وسنة رسوله". وأسس نظام الحكم على التالي:

الشريعة الإسلامية: ينص دستور المملكة العربية السعودية ونظـام الحكم، على أن الدولة ملكية شورية إسلامية، وتأكيداً على ذلـك يقول الملك فيصل: "كل ما لا يوافق الشريعة الإسـلامية فهـو رديء ولا قضاء غير الشرع، ولا نوافق على نظام لا يفهم له أساس من ديننا الذي استوعب كل ما في الحياة، إن شريعة الإسلام كفيلة لكل مصلحة". وبعد أن أصبح الملك فهد بن عبدالعزيز ملكاً للبلاد أوضح متابعته للمسيرة الإسلامية.

الشورى: تعتبر الشورى من أهم المبادئ الدسـتورية في الدولـة الإسلامية، وتعرف الشورى بأنها استطلاع رأي الأمة أو من ينوب عنها في الأمور المتعلقة بها، وإن مبدأ الشورى الـسامي في حيـاة المملكة، إنما يعود إلى عهد المؤسس الكبير الملك عبدالعزيز وذلـك حينما أنشأ مجلس الشورى في مكة المكرمة، والذي ساهم بـأدوار ضخمة في توجيه دفة الحكم وتسيير أمور المملكة.

نظام مجلس الشورى:

الشورى في الاصطلاح السياسي لها أكثر من مدلول، ولكنها كلـها تـدور حول المشاورة واستطلاع الرأي للتوصل إلى أقرب الأمور للحق (عبدالخالق، 1975. ص14). وتلـك هـي الشورى الخاصة، فهذا التعريف ينطبق على نوعية خاصة من الشورى هي الـشورى الفنية الخاصة باستشارة أهل الرأي والخبرة في المسائل الفنية. فالشورى هـي أحـد الأسس الأساسية والأركان الرئيسية التي ينهض عليها نظام الحكم في الإسلام.

وجدير بالإشارة أن الشورى في الحكم السعودي قد بدأت منـذ الدولـة السعودية الأولى حيث اعتاد الإمام محمد بن سعود والإمام محمد بن عبـد الوهـاب استشارة العلماء وأهل الرأي في شؤون الحرب والقتال. وقد اعتاد الإمامان الاجتماع ولم تكن الشورى بعيدة بأهل الرأي أثناء الوقائع والأحداث التي مرت بها البلاد (آل سعود، 2000. ص177).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولم تكن الشورى بعيدة عن الدولة السعودية في أي من مراحلها. فقد اعتمدت على الشورى بنوعيها الخاصة والعامة، عبر كافة مراحل تكوينها (آل سعود، 2000. ص181). ففي الدولة السعودية الثالثة، نجـد أن الملـك عبدالعزيز قد دعم الشورى التي كان عليها حكام الدولتين الأولى والثانية، وجـسد فكرة الشورى عملياً في اجتماع عام 1357هـ-1938م الذي أسفر عن تأسيس مجلس أعلى للدولة كما شهد تكوين قيادة عليا للقوات المسلحة بقيادة ولي العهد.

وتطورت الشورى في حكم الملك عبد العزيز من خلال التجمـع الـسنوي أو الذي كان يعقد بدعوة من الملك عبد العزيز توجـه إلى أعيـان الـبلاد ورؤساء العشائر وأمراء الهجر للاجتماع مع الملك للتشاور حول القضايا التي تواجـه الأمة. وهذا التجمع السنوي كان يمثل محفلاً إدارياً وسياسياً يطرح فيـه انها آراءهم، ويعرضون مطالبهم ومطالب الأفراد والجهات التي يمثلونها وفي ذات الوقـت يأخذون من الملك التوجيه المناسب (آل سعود، 2000. ص183).

ولمجلس الشورى في عهد الملك عبد العزيز مهام تتمثل في قضاء حوائج المواطنين والنظر في مطالبهم وإنجازها. وكان مقر مجلس الشورى بمكة المكرمة مع احتمال عقد جلساته بالطائف عندما ينتقل النائب العام إليها (آل سعود، 2000. ص190).

واستناداً على خبرة وتجربة المملكة الغنية في مجال الشورى، فقد كان هناك جهود للتحضير لمجلس شورى حديث مع مطلع الثمانينات الميلادية من القرن المنصرم، استجابة من حكومة المملكة العربية السعودية للمستجدات التي طـرأت علـى أرض الواقـع، فأنشئت لجنة عليا أوكل إليها وضع الأطر والمعايير لمجلس الشورى الجديد. وتم تكليف ولي العهد في حينه الأمير فهد بن عبد العزيز في عام 1402هـ -1982م مهمـة رئاسة هذه اللجنة واستمرت في عملها حتى أصدر الملك فهد ثلاثة مراسيم ملكيـة في الأول من مارس 1992م – 1412/8/27هـ أحدثت تغييرات في بنية الـسياسة الداخلية السعودية تضمنت إصدار النظام الأساسي للحكم ونظام مجلس الشورى ونظام مجلس الوزراء ونظام المناطق (آل سعود، 2000. ص197).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتألف مجلس الشورى الحديث من رئيس ومائة وعشرين عضواً، وقد كـان في البداية يتكون من ستين عضواً ثم زيد العدد إلى تسعين عضواً قبل الزيـادة الأخـيرة، والأعضاء يختارهم الملك وفقاً لمزايا ومواصفات تتحقق معها الغاية من اختيارهم. من أهل العلم والخبرة والاختصاص. وتحدد حقوقهم وواجباتهم بأمر ملكي. ويشترط في العضو أن يكون سعودي الأصل والمنشأ ومن المشهود لهم بالصلاح على أن لا يقل عمره عن ثلاثين عاماً كما أن الأعضاء يكونون عرضة للمساءلة والتحقيق في حالـة الإخلال بالمهمة الموكلة إليهم وفقاً لأحكام نظام مجلـس الـشورى ونظامهـا (آل سعود، 2000. ص203).

النظام الملكي:

فيما يختص بالنظام الملكي، فإننا نجد أن في المملكة العربية السعودية مجلسان رئيسيان يشتركان في الحكم والإدارة، هما مجلس الوزراء ومجلس الشورى مما يؤكد أن النظام الملكي السعودي، إنما هو نظام ملكي والذي يتمتع بالخواص والمزايا التالية:

أن هذا النظام يوفر الاستقرار للدولة وعدم تعرضها للهزات العنيفة.

باستطاعة الملك أن يلعب دوراً هاماً في النظم البرلمانية لتحقيق التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

وبما أن النظام ملكي فإن الشعب –ممثلاً في أهل الحل والعقد– هو صاحب السيادة في إدارة البلاد في نطاق الشريعة الإسلامية.

إن شخصية الملك تستطيع أن تؤدي أجل الخدمات للبلاد في توطيد العلاقات مع الدول الأخرى (دحلان، 1984. ص139).

وعلى ضوء ما تقدم، يلاحظ أن المملكة العربية السعودية أعلنت منذ ولادتها في دستورها (المواد والتعليمات الأساسية لنظام الحكم والإدارة) الصادر سنة 1345هـ الموافق 1927م،



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي القسم الأول منه، على أن الدولة السعودية ملكية شورية إسلامية، وبهذا يتضح لنا أن مبدأ الشورى السامي في حياة المملكة، إنما يعود إلى عهد المؤسس الكبير الملك عبد العزيز، وذلك حينما أنشأ مجلس الشورى في مكة المكرمة، والذي ساهم بأدوار ضخمة في توجيه دفة الحكم وتسيير أمور المملكة.

نظام المناطق:

يهدف هذا النظام إلى رفع مستوى العمل الإداري والتنمية في مناطق المملكة، كما يهدف إلى المحافظة على الأمن والنظام وحماية كافة حقوق المواطنين وحرياتهم في إطـار الشريعة الإسلامية، وتنظيم مناطق المملكة ومقر إمارة كل منطقة بأمر ملكي بناء علـى توجيه من وزير الداخلية.

تتكون المملكة العربية السعودية من ثلاثة عشر منطقة وتتألف كل منطقة إداريـاً من عدد من المحافظات والمراكز، ويراعى في ذلك الاعتبـارات الـسكانية والجغرافيـة والأمنية وظروف البيئة وطرق المواصلات ويتم تنظيم المحافظة بأمر ملكي بنـاء علـى توصية من وزير الداخلية – ويكون أمير المنطقة مسؤولاً أمام وزير الداخلية.

وتنص المادة السابعة من نظام المناطق أن يتولى أمير كل منطقـة إدارتهـا وفقـاً للسياسة العامة للدولة ووفقاً لأحكام نظام المناطق وغيره من الأنظمة واللوائح، وعليـه المهام الآتية:

المحافظة على الأمن والنظام واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لحماية ذلـك وفقـاً للأنظمة واللوائح.

يقوم بتنفيذ الأحكام القضائية بعد اكتسابها الصفة النهائية.

حماية حقوق الأفراد وحرياتهم وعدم اتخاذ أي إجراء يمس تلك الحقوق والحريات إلا في الحدود المقررة شرعاً ونظاماً.

تطوير المنطقة اجتماعيا واقتصاديا وعمرانيا.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تنمية الخدمات العامة في المنطقة ورفع كفاءتها.

إدارة المحافظات والمراكز ومراقبة أعمال محافظي المحافظات ورؤساء المراكز مـن كفايتهم في القيام بواجباتهم.

الحفاظ على المال العام وأملاك الدولة ومنع التعدي عليها.

الإشراف على الأجهزة الحكومية وموظفيها في المنطقة للتأكد من حسن أدائهـم لواجباتهم بأمانة وإخلاص مع مراعاة ارتباط موظفي الوزارات والمصالح المختلفة في المنطقة بمراجعهم.

الاتصال بالوزراء ورؤساء المصالح وبحث الأمور المتعلقة بالمنطقة معهـم لرفـع كفاءة أداء الأجهزة المرتبطة بهم في المنطقة.

رفع تقارير سنوية لوزير الداخلية عن أداء الخدمات العامة في المنطقة (الجديع، 1999. ص187).

ينشأ في كل منطقة مجلس يسمى مجلس المنطقة يكون مقره إمارة المنطقة ويتكون مجلس المنطقة من الآتي:

أمير المنطقة رئيساً للمجلس.

نائب أمير المنطقة نائباً لرئيس المجلس.

وكيل الإمارة ومحافظي المحافظات.

رؤساء الأجهزة الحكومية في المنطقة التي يصدر بتحديدها قرار من رئـيس مجلـس الوزراء بناء على توصية من وزير الداخلية.

عدد من الأهالي لا يقل عن عشرة أشخاص من أهل العلم والخبرة والاختصاص يتم تعيينهم بأمر من رئيس مجلس الوزراء بناء على ترشيح أمير المنطقة وموافقـة وزيـر الداخلية وتتكون مدة عضويتهم أربع سنوات قابلة للتجديد.

يعقد مجلس المنطقة دورة عادية كل ثلاثة أشهر بدعوة من رئيسه، وللـرئيس أن يدعو المجلس لاجتماع غير عادي إذا رأى حاجة لذلك (الحقيل، 1997. ص233).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## المبحث الثاني: السياسة الخارجية لكل من ايران والسعودية والعوامل المؤثرة في العلاقات بينهما

في إطار العلاقات الدولية، نستطيع أن نفهم السياسات الخارجية باعتبارها تصرفات وسلوكيات وتفاعل تجاه الآخرين من الفاعلين الدوليين. في هذا السياق، تعرف العلاقات الدولية بأنها التبادل أو التفاعل (actors international ) بين الفاعلين الدوليين (interaction) والتي تتسم بنوع من أنواع الاعتماد المتبادل . interdependence فالعلاقات الدولية تشمل أي عملية تبادل سواء كانت: اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو ثقافية أو غير ذلك بين عدد من الفاعلين الدوليين: دولة، منظمة دولية، حركة تحرير، شركة متعددة الجنسيات (multinational corporations) حيث أن مثل هذا التفاعل يتسم بظاهرة التأثير أو التوافق بنفس الدرجة وفي نفس الاتجاه. فإذا أصبح التأثير في اتجاه واحد وبكثافة عالية، فإننا نصل إلى درجة تعرف بظاهرة (التبعية) وهي حالة موضوعية. وبناءً على ذلك، فإن العلاقات الدولية تكون مجموع السياسات الخارجية للدول والإطار القانوني الذي ينبغي أن يحكم العلاقات الدولية في ظل القانون الدولي التنظيم ظل وفي.

### المطلب الأول: السياسة الخارجية الايرانية

يمكن وصف النظام في الجمهورية الإيرانية بأنه "نظام ثوري"، ويسعى النظام الإيراني إلى تصدير الثورة لفرض نموذجه على الجوار، كما يمكن وصفه بأن نظام "أيديولوجي إسلامي راديكالي" يطرح الرسالة العالمية للإسلام، ويرفع شعارات تدفعه دائماً للتصادم مع دول الجوار، وبطبيعة النظام السياسي في إيران القائم على مبدأ "البراءة والموالاة" وهو نبذ الاستكبار ومعاداته ومواجهته من ناحية أخرى، وموالاة المستضعفين ودعمهم على مستوى العالم، يؤدي هذا المبدأ إلى التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتغلغل داخلها والتحالف مع قوى سياسية داخلية والدخول في صدامات مع أطراف دولية وإقليمية أخرى (الجرابعة، 2012: 92).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن النظام الإيراني يفرض الخصوصية نفسها على الإدراك السياسي العربي، وهو نظام معقد، وتحالفاته وصراعاته التي تثير قلق دول الجوار، تؤدي إلى إدراكهم بأن إيران مصدر تهديد لأمن الخليج العربي أو حليفاً استراتيجياً محتملاً.

كما أن النظام الإيراني يوصف على أنه نظام "طائفي مذهبي"، وهذا ما نصت عليه مواد الدستور الإيراني مثل المادة (13) "الدين الرسمي لإيران هو الإسلام والمذهب هو الجعفري الاثنا عشري"، والمادة (76) من الدستور الخاصة برئيس الجمهورية على "أن يكون إيراني الأصل، ويحمل الجنسية الإيرانية مؤمناً ومعتقداً بمبادئ جمهورية إيران الإسلامية والمذهب الرسمي للبلاد". وتأتي هذه المواد لإثبات مدى طائفية إيران، وعدم احترامها لباقي الطوائف وأن احتمالية خلق النزاعات والصراعات الطائفية محتملة لتغذية أفكارهم ومبادئهم الطائفية، والتي تسعى لنشرها من خلال الأيادي الخفية التي تدخل إلى نسيج الدول المجاورة وتعمل على تقوية الأوصال الشيعية العربية والإيرانية خاصة وأنها تعتبر المرجعية الشيعية للشيعة على مستوى العالم، وهذا يترك الباب مفتوحاً لعدم الثقة المتبادلة بين الدول المجاورة في منطقة الخليج العربي وبين إيران التي تحاول ضمن مفهومها الثوري الطائفي (الجرابعة، 2012: 92).

وترتكز الجمهورية الإيرانية على دعامتين من حيث الاسم: الجمهورية والإسلامية أي (الأيديولوجيا) وهي مزيج من الدولة والمجتمع الإيراني بتاريخه الطويل والعميق والممتد وتجاربه والدور التاريخي للشعب الإيراني في الثقافة والحضارة العالمية ثم الإسلامية، ومن الإسلام كأيديولوجية، وعلى المستوى الرسمي هناك نفي قاطع للاتهامات الموجهة لمشروع الجمهورية الإسلامية الإيرانية على أنه مشروع شيعي طائفي، إلا أن الممارسات العملية الإيرانية تكشف عن دور مهم للمحدد الطائفي في صنع السياسة الإيرانية داخلياً وخارجياً (النبالي، 2003: 133).

ومن المعروف على مستوى المجتمع الدولي ومنطقة الجوار لإيران خاصة دول منطقة الخليج العربي أن مصالح إيران الدولة والمجتمع والحضارة والتاريخ والدور هو لصنع جمهورية إسلامية إيرانية، بغض النظر عن كونها إسلامية أو غير إسلامية، إنما هي ملتزمة بمشروع إسلامي عالمي له التزاماته بغض النظر عن كونه مذهبياً، حيث أن هذه المذهبية الشيعية ما هي إلا أعباء والتزامات على كاهل الجمهورية (الجرابعة، 2012: 93).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتستند سياسة إيران الخارجية بعد حرب الخليج الثانية ضمن مبادئ وترتيبات الأمن في المنطقة إلى العلاقات التاريخية والدينية والاقتصادية المشتركة بين دول المنطقة، وأن تضمن استقلال دول الخليج وسيادتها على أراضيها، وتتحمل دول الخليج الثماني نفقات إعداد الترتيبات (المنصور، 2009: 606).

إلا أن هذا التوجه الأمني لا يلاقي استحسان دول الخليج فعلاقتها مع إيران تتسم بالحذر والمصالحة بآن واحد، والدلالات إيجابية على تطور العلاقات الإيرانية الخليجية -كما سيتم ذكره لاحقاً-، إلا أن العلاقات بينهم غير واضحة، حيث أنه لا ينبغي النظر إلى التوجه ببناء الثقة والمصالحة بصفته أمراً ثابتاً لا يتغير، أضف إلى أن إيران لم تحصل على أي أمن حقيقي أو منافع اقتصادية من دبلوماسية المصالحة التي تبنتها (هنتر، 2001: 46).

تشّكل هواجس إيران الأمنية عنصرًا متقدمًا في رسم التوجه الأساسي للسياسة الخارجية الإيرانية، ومن هنا تبرز أهمية دور المؤسسات الدفاعية والأمنية في رسم النزعة الدائمة للسياسة الخارجية، خصوصًا لجهة البحث عن الخيارات التي يمكن اعتمادها لمواجهة التهديدات المحتملة. لكن لا بد من التمييز بين الجهة المخوّلة تحديد الأهداف الوطنية وتحديد الأولويات فيما بينها، حيث لا تلعب المؤسسات الدفاعية والأمنية أي دور في صياغتها، بل يقتصر دورها على المشاركة في صنع وتنفيذ السياسات اللازمة لتحقيق الأهداف الوطنية التي وضعتها السلطة العليا المتمثلة بالإمام على خامنئي ومجلس تخطيط مصلحة النظام ومجلس الأمن القومي (النبالي، 2005م: 55).

ومما سبق فإنه رغم وصول الإصلاحيين للحكم إلا أنه من الصعب أن يسلموا للهزيمة بسهولة، وهذا الوصول ما هو إلا انعكاساً لتأييد ورغبة الشعب للتغيير، وقد بدأ واضحاً الاعتدال المتدرج والمتفاوت في السلوك الخارجي لإيران خاصة موقفها أثناء أزمة الخليج الثانية. ورغم ذلك إلا أنه هناك حالة من عدم ثقة الجوار للسياسة الخارجية الإيرانية على الرغم من التقارب بين إيران ودول الجوار منطقة الخليج العربي، ويأتي ذلك لازدواجية السياسة الإيرانية والصراع الداخلي في النظام السياسي والأيديولوجي الإيراني، والمبادئ التي قامت مع الثورة الطائفية منها وتصدير الثورة وغيرها من المبادئ التي تقلق الجوار على وجه الخصوص والعالم بشكل عام.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد أشار السويدي (1996: 279) أن المجتمع الإيراني ينقسم على نفسه سياسياً وثقافياً، وهذا المزيج من عدم الاستقرار وعدم وضوح الرؤية يسبب مشاكل خطيرة للدول المجاورة لإيران، والدول ذات المصالح الاستراتيجية في منطقة الخليج، ويرجع ذلك للطبيعة الثورية لإيران، التي توجب توخي الحذر تجاه أي محاولة للتنبؤ بسلوكها ومستقبلها، وهذا لا يترك الخيار لجيرانها في منطقة الخليج خاصة سوى التركيز على قدراتها العسكرية الحالية والمحتملة، بدلاً من التركيز على نواياها السياسية، سواء كانت القيادة الإيرانية براجماتية أو غير براجماتية، وبصرف النظر عن التباين الشديد بين مزايا الاحتواء السياسي والاحتواء الاقتصادي، فإن أوجه الغموض هذه تشكل حافزاً قوياً لـ القدرة العسكرية الإيرانية، وشحنات الأسلحة إلى إيران، ومنع حصولها على التقنيات المهمة ذات الاستخدام المزدوج، ولا يهم ما تمثله إيران اليوم أو غداً، فالجميع يعاملها على أنها مصدر تهديد لأمن المنطقة، وخطر استراتيجي لدول الخليج العربي، ولا تملك دول المنطقة حرية الاختيار بين إيران والعراق، بل يجب اعتبار كلا الدولتين خطرا إقليمياً محتملاً إلى أن يثبت العكس عبر سنين من حسن السيرة والجوار.

ومما سبق فإن السياسة الإيرانية الخارجية تسودها الغموض حتى يومنا هذا، لما لها من تشعبات وازدواجية في المنهج السياسي الخارجي، وتضارب المواقف لديها -كما سوف نبين لاحقاً- ويمكن القول أن إيران بمقوماتها تملك أن تكون طرفاً لتوازن القوى، فموقعها الجغرافي بعناصره وما تملكه من الطاقة النفطية والسكانية والترسانة العسكرية جعلت منها مؤثر قوي على أمن الخليج العربي، رغم مقومات الضعف التي ظهرت في العديد من الجوانب الاجتماعية التي تم بيانها ضمن العناصر السابقة، وتعود أسبابها إلى طبيعة نظام الحكم بإيران ومحاولاته لتعطيل التنمية والإصلاحات، وغموض إيران تجاه سياستها الخارجية جعلت من دول الجوار يعتبرونها مصدر الخطر على أمن الخليج العربي وهذا ما سيتم تأكيده من العلاقات الإيرانية بدول الخليج العربي



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**المطلب الثاني: السياسة الخارجية السعودية**

ترتكز السياسة السعودية الخارجية في مجملها على تبني الدفاع الواضح والحقيقي عن القضايا التي تتعرض لها الدول العربية والإسلامية، وهو ما تنشط به الخارجية السعودية منذ انضمام المملكة إلى الأمم المتحدة في الـ24 من تشرين الأول (أكتوبر) 1945 وحتى اليوم. وبدت هذه المواقف جلية في الدفاع الدائم عن القضية الفلسطينية منذ نشوب الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي في 1948، إيماناً منها بأن "حل الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي يجب أن يوضع في إطاره الصحيح عبر دولتين متجاورتين تنعمان معاً بالأمن كنتيجة بديهية لتحقيق السلام"، فالسلام - بحسب تقرير للخارجية السعودية - هو "الذي يوفر الأمن وليس العكس، وإن أسس الحل واضحة ومعروفة، وعبرت عنها رؤية واشنطن لحل قائم على دولتين، التي تتسق مع قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، ومع المبادرة العربية للسلام التي أجمعت عليها الدول العربية منذ قمة بيروت 2002، لكن ما ينقصنا، ونجد أن الحاجة ملحة إليه، هو أن تقترن هذه الرؤية ببرنامج عمل واضح له إطار زمني محدد".

ويُعزى النشاط السياسي السعودي الراهن الى سبب جوهري واحد، وهو "أن السعودية ترى أوضاعاً سياسية مضطربة في المنطقة وبالتالي لا تريد أن تترك كل شيء حتى لا تستفرد به إيران"، فالمصلحة السعودية (والمصلحة العربية أيضاً) تقتضي مواجهة النفوذ الإيراني المتزايد في المنطقة، فالسياسة الايرانية الحالية تساهم في زعزعة الوضع السياسي الاقليمي من خلال تحريض الأقلية الشيعية في المنطقة ضد حكوماتها على سبيل المثال، كما أنها شجعت "حزب الله" اللبناني على شن حرب ضد اسرائيل، اما البرنامج النووي الإيراني فيَهدد سلامة المنطقة ويثير المخاطر والقلق لدى الدول العربية، كذلك تستغل إيران الوضع السياسي غير المستقر في العراق لتحقيق أهدافها.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## المطلب الثالث: العلاقات الاقتصادية الايرانية السعودية

تحظى العلاقات الاقتصادية الايرانية السعودية بأهمية فائقة، لأن الدولتين تمتلكان موارد طاقة كبيرة، جعلتهما محط أنظار الدول كافة، صغيرها وكبيرها، فأصبحت السعودية وإيران، وبفعل احتياطيهما الكبير من النفط، دولتين ريعيتين تعتمدان على إيرادات النفط، الأمر الذي جعل التقلبات السياسية ذات مردود سلبي أو إيجابي على هذه الإيرادات، فأصبح النفط وتسعيره يخضع للتفاعلات السياسية، التي تأطرت بمنظمة الدول المصدرة للنفط، فكان للتفاعلات داخلها، وبتأثير من عوامل البيئة الخارجية للمنظمة، كبير الأثر على مسارات علاقاتهما التفاعلية (زاير، 2013).

تفسر إيران السياسات السعودية بأنها مهادنة وملبية لحاجات الغرب وذلك من خلال زيادة كميات الإنتاج أحياناً، الأمر الذي يؤثر على السعر، وحيث أن الموازنة الإيرانية تعتمد بما نسبته (80%) على العائدات النفطية، فإن التأثير، كما تراه إيران، يصيب الاقتصاد الإيراني. ولعل التطور في حرب التصريحات التي شنتها إيران حول إمكانية أن تعوض السعودية الإنتاج الإيراني من النفط في حال تم فرض عقوبات أممية جديدة على النفط الإيراني، ما هي إلا مثال على ما يلعبه النفط والسياسات المتعلقة به في الخصومة السياسية بين البلدين(الزويرى، 2012). حتى أن إيران قامت بتأييد لبعض السياسات النفطية المناوئة للسعودية؛ ومنها التأييد الإيراني عام 2011م للمرشح الفنزويلي لأمانة منظمة الأوبك ضد المرشح السعودي الأوفر حظاً. هذا إضافة لبعض السياسات النفطية الإيرانية التي كانت تخرج عن الحصص المقررة لها من قبل المنظمة؛ وما حدث في أواخر عام 2011م خير دليل علي ذلك، عندما قامت إيران بزيادة إنتاجها في شهر تموز بمقدار(548) ألف برميل عن حصتها المقررة لها، علي الرغم من نفي مندوبها آنذاك كاظمبور أردبيلي في مجلس أمناء أوبك (مزاحم، 2000).

وقد ادى الاهتمام المشترك بين السعودية وايران الى تطوير العلاقات الاقتصادية بينهما، حيث شهد عهد الرئيس (خاتمي) توقيع العديد من الاتفاقيات المشتركة في المجالات الاقتصادية والتجارية، بهدف تنشيط التبادلات التجارية البينة، وتفعيل الاستثمارات المشتركة. فضلا عن تبادل الخبرات الفنية وتوظيف العمالة، وتجلى ذلك في تشكيل ثمان لجان مشتركة بين الجانبين، كما ازداد حجم التبادل التجاري في تلك الفترة ليصل الى نحو (2،4) مليار دولار عام 2001،



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي خطوة غير مسبوقة تم اعفاء مواطني دول مجلس التعاون من الحصول على تأشيرات دخول الى إيران، وفي اطار العلاقات الاقتصادية بين ايران والسعودية فقد كان هناك تقارب بين الجانبين في مشاريع اقتصادية مهمة دون وسيط كما كان سابقا، ووصل التبادل التجاري بين البلدين الى (150) مليون دولار عام 1999، في حين بلغ عدد المشاريع المشتركة (12) مشروعا استثماريا (عويس، 2001).

ويبين الجدولان التاليان قيمة الصادرات والواردات الايرانية من والى السعودية للأعوام 2001، و2005، و2006، و2011:

الجدول رقم (1) حجم الصادرات الايرانية الى السعودية بالمليون دولار

| الاعوام | السعودية |
|---|---|
| 2001 | 119 |
| 2005 | 487 |
| 2006 | 583 |
| 2011 | 712 |

المصدر: تم اعداد هذا الجدول من قبل الباحث بالاستعانة بـ(المقداد، 2013، ص: 466 ) .



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (2) حجم الواردات الايرانية من السعودية بالمليون دولار

| الاعوام | السعودية |
|---|---|
| 2001 | 163 |
| 2005 | 444 |
| 2006 | 469 |
| 2001 | 408 |

* المصدر: تم اعداد هذا الجدول من قبل الباحث بالاستعانة بـ(المقداد، 2013، ص: 466 ) .

ويتضح من هذين الجدولين ان العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري، بين ايران والسعودية ، بدأ في النمو منذ العام 2001، مقارنة بالأعوام السابقة التي شهدت علاقات اقتصادية محدودة بين الجانبين، بسبب العلاقات السياسية المتوترة. كما يلاحظ من الجدولين ان التبادل التجاري قفز بشكل كبير وواضح في العام 2006 الذي شهد تطبيقا للعقوبات الاقتصادية الصادرة من قبل مجلس الامن الدولي بحق ايران.

## المبحث الثالث: العلاقات السياسية والاقتصادية الإيرانية السعودية (2000-2017)

تحتل العلاقات الدبلوماسية بين إيران والسعودية مكانة هامة لدى المحللين والخبراء في العلاقات الدولية في معظم تحليلاتهم بخصوص الشرق الأوسط، المنطقة الأكثر إثارة للجدل في العالم. العلاقات بين اثنتين من أكبر القوى الإقليمية تعتبر أكثر تعقيدًا وتختزل وراء ذلك تاريخًا من التوتر والصراع، كان له تأثيرات وتداعيات خطيرة على المنطقة



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ورغم كل الصراع والاختلاف الظاهر بين إيران والسعودية، إلا أن ذلك لا يعني غياب تشابه بين الدولتين. سنحاول من خلال هذه الأسطر مقاربة تاريخ العلاقات بين البلدين ومختلف المحطات التي انفردت وتميزت بها.

**المطلب الأول: العلاقات السياسية الايرانية السعودية**

على الرغم من حالات الدفء التي عاشتها العلاقات الايرانية – الخليجية بشكل عام، والعلاقات الايرانية – السعودية على وجه الخصوص، في اعقاب حرب الخليج الثانية، الا ان هذا الواقع لم يدم طويلا بسبب سياسات ايران تجاه الجزر الاماراتية الثلاث وتحديدا جزيرة(ابو موسى). الامر الذي ادى الى حالات جديدة من التوتر بين الجانبين، غير ان وصل الرئيس الايراني الاسبق(محمد خاتمي) الى السلطة عام 1997، ادى الى انفراجا ملحوظا في العلاقات الايرانية- السعودية. لاسيما وان التقارب يعد مصلحة عليا لكلا الجانبين، ومن هنا فقد حظيت هذه العلاقات بأهمية خاصة من البلدين انطلاقا من وجود مصالح مشتركة بينهما، فايران تسعى الى كسب الدولة الخليجية العربية الاقوى، لتدعيم مكانتها ونفوذها في المنطقة، وبهدف كسر حالة الجمود على مستوى سياستها الخارجية التي سادت بعد الثورة الاسلامية عام 1979، في حين ترى السعودية ان الجانب الايراني شريك اساسي في منطقة الخليج، وهي تدرك اهمية مشاركته في المنظومة الامنية للمنطقة على المدى البعيد. خاصة فيما يتعلق بتسوية القضايا العالقة بين ايران ودول مجلس التعاون الخليجي وفي مقدمتها قضية الجزر الاماراتية الثلاث المحتلة، وفي هذا الاطار يمكن القول انه وعلى الرغم من تطور العلاقات الايرانية- السعودية آنذاك، والذي تمثل في تعزيز التبادل التجاري بينهما، من خلال منع تسهيلات لرجال الاعمال من الجانبين



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتبسيط خطوات التبادل التجاري المباشر دون وسيط لصادراتهما، وهو ما كان يتسبب في ارتفاع اسعار الصادرات بصورة غير طبيعية، الا ان تلك التطورات ومدى فاعليتها لم تؤثر سلبا على الموقف السعودي الذي كان يطالب بأنهاء قضية الجزر الاماراتية الثلاث (جريدة البيان، 2001).

حرص الرئيس (محمد خاتمي) على انتهاج سياسة التصالح مع دول مجلس التعاون الخليجي، وتحديدا المملكة العربية السعودية، فانتهج في هذا الاطار اسلوب المبادأة، حيث قدم العديد من المبادرات، مثل حوار الحضارات والانفتاح على دول العالم عامة ودول الجوار الجغرافي خاصة، وانطلق (خاتمي) في هذه الاستراتيجية من حرصه على التقارب مع هذه الدول، وما مسألة امن الخليج والمبادرات التي طرحتها (طهران)، الا دليل واضح على السياسة الخارجية الايرانية الجديدة، فقد وضعت ايران نظرية لأمن الخليج تحقق مصالحها بما لا يتعارض مع مصالح الدول الاخرى في تلك المنطقة،

وذلك انطلاقا من مبرراتها التاريخية والجغرافية والبشرية والسياسية والعقائدية، وتقوم هذه النظرية على التضامن والتعاون بين دول المنطقة وحدها، من خلال القضاء على الخلافات بين هذه الدول او خفضها الى ادنى مستوى، وتتطلب ضرورة توفر عدة عناصر للمشروع الامني، من اهمها الادراك المشترك لمعنى الامن بعيد المدى، وعدم التعارض مع الامن العالمي، والتطرق الى كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية (عبد المؤمن، 2000).

لقد ازدادت وتيرة الاهتمام المشترك بين الجانبين الايراني والخليجي في تطوير العلاقات بينهما منذ عام 1997، فتوالت المبادرات والزيارات والاتفاقيات منذ ذلك العام، وتجلى التقارب بين الجانبين في المظاهر التالية:



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الزيارات المتبادلة:

منذ العام 1997 توالت الزيارات المتبادلة بين المسؤولين الايرانيين ومسؤولي بعض دول مجلس التعاون الخليجي وتحديدا السعودية. حيث زار (طهران) عدد من كبار المسؤولين الخليجيين، ففي كانون الاول من ذلك العام قام الامير عبدالله بن عبد العزيز ولي العهد السعودي آنذاك، بزيارة لطهران لحضور مؤتمر قمة المؤتمر الاسلامي، وتعد هذه اول زيارة رفيعة المستوى بين البلدين منذ قيام الثورة الايرانية 1979م. كما زار طهران العديد من المسؤولون الايرانيون بزيارات مماثلة، فقد قام رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام الرئيس الاسبق (رفسنجاني)، بزيارة الى الرياض في اذار عام 1998، على رأس وفد كبير ضم عدا من الوزراء والمسؤولين، كما قام الرئيس الاسبق (محمد خاتمي) في ايار من عام ، بجولة عربية شملت كل من سعودية وقطر، وتعكس هذه الزيارات المتبادلة جدية وتحركا دبلوماسيا من نوع جديد بغية التقارب بين الجانبين (المبيضين، 2008، ص: 364).

وبعد خمسة اشهر من وصوله الى الحكم في آب من عام 2005، قام الرئيس الايراني السابق (محمود أحمد نجاد) بزيارة الى السعودية، للمشاركة في اجتماع القمة الطارئة للدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي والذي عقد في مكة المكرمة، حيث وصف (نجاد) هذه القمة بانها مهمة وجاءت في وقتها المناسب بدعوة من خادم الحرميين الشريفين لمناقشة المستجدات والتحديات التي تواجه الامة الاسلامية.

وأكد خلال الزيارة بان العلاقات الايرانية السعودية متنامية، كما توالت زيارات (نجاد) لدول الخليج؛ حيث قام في شباط من عام 2006 بزيارة الى الكويت، وهي الاولى من نوعها لرئيس ايراني منذ قيام الثورة عام 1979م، وصرح بالقول ان قوة بلاده تعد قوة لدول المنطقة. مقللا في الوقت ذاته من الخلافات الموجودة بين البلدين منذ اكثر من ثلاثة عقود (المبيضين، 2008، ص: 366).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاتفاقية الامنية بين السعودية وايران:

لقد اكتسبت العلاقات السعودية الايرانية اهمية كبيرة وخاصة في تشكيل منظومة العلاقات الخليجية الايرانية، نظرا للثقل الكبير الذي تمثله الدولتان سياسا وتاريخيا واقتصاديا، وفي هذا الصدد تنبهت ايران منذ عهد الرئيس (رفسنجاني) الى اهمية اقامة علاقات متوازنة مع السعودية باعتبارها الدولة الكبرى في منظومة مجلس التعاون الخليجي، ولكونها مفتاحا لأي علاقات عربية متوازنة. ومن هنا فقد شهدت العلاقات الايرانية- السعودية في العقد الاخير درجة عالية من التنسيق في مختلف المجالات، توجت بتوقيع الاتفاقية الامنية بين البلدين في طهران في نيسان من عام 2001، والتي تضمنت بنودا لمكافحة الارهاب وغسيل الاموال ومراقبة الحدود البحرية والمياه الاقليمية بين البلدين، وقد لاقت تلك الاتفاقية ترحيبا من مختلف الاوساط الخليجية الرسمية والشعبية، باعتبارها خطوة مهمة في دعم العلاقات الخليجية الايرانية، ووصفت هذه الاتفاقية بانها تمثل مرحلة مفصلية في تاريخ منطقة الخليج للاعتبارات التالية(عويس، 2001):

أهمية البلدين في بناء وتمتين السياسات الامنية في منطقة الخليج، كما أكدت الخطابات الرسمية والاعلامية ان هذه الاتفاقية نتاج قناعة الجانبين بان علاقتهما قد وصلت الى مرحلة متقدمة من العقلانية والنضج غير المسبوقين .

للاتفاقية دلالاتها السياسية التي قد تشير الى بداية مرحلة للتنسيق السياسي بين البلدين، وذلك على الرغم من طابعها الامني القائم على الحد من التهريب والجريمة المنظمة وغسل الاموال.

ج- للاتفاقية اهمية كبيرة في تعزيز الثقة بين دول مجلس التعاون الخليجي وايران، والذي قد يقود في المستقبل الى حل بعض المسائل العالقة، مثل قضية الجزر الاماراتية الثلاث.

د- تعتبر الاتفاقية خطوة باتجاه تنسيق جهود البلدين في مختلف المجالات الاقتصادية والاعلامية والثقافية، وذلك على اساس التعاون المشترك واحترام خصوصية الطرف الاخر.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## الفصل الثاني:

## الملف النووي الإيراني وأثره على العلاقات الايرانية السعودية

المبحث الأول: الملف النووي الإيراني

المطلب الأول: أهداف الملف النووي الإيراني

المطلب الثاني: مراحل تطور الملف النووي الايراني

المبحث الثاني: اثر الملف النووي الايراني على العلاقات الايرانية السعودية

المطلب الأول: اثر الملف النووي الايراني على أمن السعودية واستقراها

المطلب الثاني: اثر الملف النووي الايراني على علاقات السعودية مع دول المنطقة



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# الفصل الثاني

## الملف النووي الإيراني وأثره على العلاقات الايرانية السعودية

### المبحث الأول: الملف النووي الإيراني

تم إطلاق برنامج إيران النووي في فترة خمسينيات القرن العشرين بمساعدة من الولايات المتحدة جزءاً من برنامج "الذرة من أجل السلام. حيث شاركت الولايات المتحدة والحكومات الأوروبية الغربية في البرنامج النووي الإيراني إلى أن قامت الثورة الإيرانية عام 1979 وأطاحت بشاه إيران. بعد الثورة الإسلامية عام 1979، أمر روح الله الموسوي الخميني بحل أبحاث الأسلحة النووية السرية للبرنامج، إذ كان يعتبر هذه الأسلحة محظورة بموجب الأخلاق والفقه الإسلامي. ولكنه أعاد السماح بإجراء بحوث صغيرة النطاق في الطاقات النووية، وسمح بإعادة تشغيل البرنامج خلال الحرب الإيرانية العراقية، وقد خضع البرنامج لتوسع كبير بعد وفاة روح الله الخميني في عام.1989 . وقد شمل البرنامج النووي الإيراني عدة مواقع بحث، اثنين من مناجم اليورانيوم ومفاعل أبحاث، ومرافق معالجة اليورانيوم التي تشمل محطات تخصيب اليورانيوم الثلاثة المعروفة. يعتبر مفاعل بوشهر أول محطة للطاقة النووية في إيران، وقد اكتمل بمساعدة كبيرة قدمتها وكالة روساتوم الروسية الحكومية. وقد افتتح رسمياً في 12 سبتمبر.2011 أعلنت إيران أنها تعمل على إنشاء مصنع جديد للطاقة النووية في دارخوين قدرته 360 ميجاوات.

#### المطلب الأول: أهداف الملف النووي الإيراني وأبعاده

بعد توسع النفوذ الايراني في منطقة الخليج العربي ظهرت الطماع الايرانية في منطقة الخليجي بشكل واضح في عهد الشاه الذي اكد على ضرورة لعب بلاده دوراً بارزاً في تلك المنطقة من خلال ملء الفراغ فيها؛ لاسيما بعد الانسحاب البريطاني عام 1971 وتميزت الاستراتيجية الايرانية في هذا المجال بالميل الى السياسيات والتحالفات الغربية وتقوية الجبهة الداخلية العسكرية التقليدية وغير التقليدية وفي ظل اختلال ميزان القوى في منطقة بعد حرب الخليج وقد تشكل مانعا او عائقا فعالاً لسياسات الدول التي تسعى لتوسيع نفوذها في تلك المنطقة (نهار، 2008: 58).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مواجهة التهديدات الأميركة:

وجدت ايران بان السير في طريق انتاج الاسلحة النووية قد يوفر لها ضمانا ضد اي تهديد من جانب الولايات المتحدة الامريكية خاصة في ظل التهديدات الفعلية والمحتملة من جانب الولايات المتحدة الامريكية بعد دخوله الى المنطقة وزيادة وجوده العسكري فيها بعد حرب الخليج الثانية وبالتالي فان حيازة ايران لهذا النوع من الأسلحة سيجعلها تضمن لنفسها حماية ارضيها من اي عدوان امريكي فضلاً عن ذلك حرمان الأخيرة من امكانية غزوها كما حصل للعراق (زكريا، 1995).

الحصول على مكانة دولية

بعد ان عانت ايران من عزلة دولية فرضتها عليها الولايات المتحدة الامريكية؛ وجدت بأنه لا يمكن لأية دولة أن تلعب دوراً دولياً في ظل وجود دول نووية في العالم دون امتلاك قدرات نووية، ومن هنا فإن قدرة إيران النووية لا تهدف فقط الى حماية دورها الاقليمي بل يتعدى الى توسيع هذا الاطار، يمكن القول أن ايران حققت الكثير على هذا الصعيد مثل تطوير قدراتها الصاروخية كما اظهرت تفوقها الخارجي من خلال مخزونتها الضخمة من مصادر الطاقة (الراوي، 2006).

الابعاد السياسية

ربطت القيادة الايرانية بين البرنامج النووي ومفهوم الاستقلال الذي يحمل مدلولات ذات ابعاد تاريخية وقومية ودينية فهو من جهة يسمح بالمحافظة على الكبرياء القومي الايراني بعد ابتعاد كما يرتبط البرنامج النووي الايراني ايضا ارتباطا وثيقا بالوحدة الوطنية باعتبارها الاساس الذي يلتف من خلالها الايرانيون حول النظام الساسي والدستور وفي هذا الصدد يلعب البرنامج النووي دوراً كبيراً في حشد الرأي العام الايراني أيضاً خاصة في ظل التنافس الكبير بين المحافظين والاصلاحيين حيث كان من ثمار هذا البرنامج فوز المحافظين على الاصلاحين وتكريس السلطة بأيديهم،



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما وفوز الرئيس السابق احمد نجاد بأغلبية كبيرة في الانتخابات الرئاسية عام 2005 على منافسة (علي اكبر هاشمي رفسنجاني) الا دليل على ذلك (فتح، 2006: 10). اما على المستوى الخارجي فقد ترك البرنامج ابعاداً سياسية اسفرت عن انطباع لدى دول المنطقة بان احتمالية امتلاك ايران للسلاح النووي يجعلها تصبح اكثر عدوانية في سعيها لتحقيق مصالحها في تلك المنطقة، وفي منطقة أسيا الوسطى سادت فرضية مفادها ان امتلاك ايران للأسلحة النووية خلافا لالتزاماتها الدولية في هاذا المجال (فتح، 2006: 11).

الابعاد الاقتصادية

نجحت إيران في العقد الاخير من القرن الماضي في الاستفادة من تطوير طاقتها النووية لتوليد الكهرباء وتخفيض استهلاكا من النفط والغاز بهدف الحصول على العائدات المالة حيث كانت هذه الخطوة لمعالجة التآكل المتزايد الذي شهدته القدرات التصديرية بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها آنذاك وايضا بسبب زيادة الاستهلاك المحلي من النفط والذي بلغت نسبته في تلك الفترة نحو (8%) من الناتج القومي الايراني الى ان نفقه الوقود المنتج محليا تعتبر اقل بكثير من نفقه الوقود المستورد من الخارج (عباس، 2012: ص 77-76) اذا خلاصة القول ان معالم الدور الايراني تتضح من خلال استثمار البرنامج النووي باعتباره وسيلة تستطيع من خلاله تحقيق طموحاتها الداخلية والإقليمية والدولية

وعلى مختلف المستويات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية والعقائدية او الايديولوجية، أي أن طهرات تحاول ان توسع من نشاطها النووي وتوظيف التفوق الاقليمي في هذا الجانب لتحقيق نوع من الهيبة والنفوذ

وتعزيز قدراتهم البحثية والتقنية والعمل على تحقيق قدرا من الاكتفاء الذاتي في مجال تنويع مصادر الطاقة، فضلاً عن اي تبني لهذا البرنامج سيجعل من ايران دولة متقدمة من دول العتبة النووية (الراوي، 2006).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## المطلب الثاني: مراحل تطور الملف النووي الايراني

يدخل السلاح النووي ضمن تسمية اسلحة الدمار الشامل، وهي تسمية صاغتها منظمة الامم المتحدة في 1946 وتشمل كذلك الاسلحة الكيماوية والبيولوجية والاشعاعية. بيد ان السلاح النووي يتميز عن غيره بعدة وجوه اولها الجانب القانوني حيث أنه لا يخضع لأي اتفاقية تحريم عامة ملزمة للجميع اما الجانب الثاني فتقني؛ حيث أنه السلاح الوحيد الذي يحدث مفعول تدمير شامل لا يستثني شيئاً. وأخيراً الجانب الاستراتيجي حيث انه السلاح الوحيد الذي يستخدم للردع ويمكن فهم رغبة ايران في امتلاك قدرة نووية بالإشارة الى غايات بعينها وسيلة رادعه للحفاظ على نظامها، واداة نفوذ اقليمي وورقة قومية لشرعية النظام وورقة للمساومة (تشوبين، 2011).

وتعد القوة النووية في حد ذاتها اضافة نوعية الى ايران فهي في احدا أوجها تعكس حاجتها بصفتها دولة الى الاستفادة من كل منافع القوة النووية وما يمكن ان تقدمه لإيران حتى تسد النقص في شعور الهيبة امام الدول الغربية المعاصرة، اذا يذهب بعض المراقبين الى ان الروح الفارسية ما زالت تعاني اذلالات الماضي وندوبه، وتملك في الوقت ذاته احساسا قويا بالهامية والعظمة ويبدو ذلك جليا في الخطاب السياسي الايراني ويأتي برنامج ايران النووي محاولة منها للتفاوض بصفة علنية على الازمة الايرانية الكبرى الممثلة بالحداثة والتي تحمل في طيلتها الكثير من المعتقدات، ويعود تفجر ازمة البرنامج النووي الايراني الى اواخر عام 2002 عندما تم اكتشاف بناء منشأتين نوويتين جديدتين في منطقتي اراك ونطنز لتخضيب اليورانيوم من اجل صنع الاسلحة النووية بعيدا عن رقابة الوكالة الدولية، ومن ثم بذلت قيادة الولايات المتحدة جهدا على الصعيد الدولي لفرض عقوبات دولية على ايران بسبب طموحتها النووية وفي هذا الاطار اعلنت وكالة الدولية للطاقة الذرية العثور على اثار لمحاولات تخصيب اليورانيوم في ايران عام 2003 في اثار مايو 2003، وبعد وقت قصير من الغزو الامريكي للعراق قامت عناصر من الحكومة الايرانية بقيادة محمد خاتمي بتقديم اقتراح سري عن صفقه كبري من خلال القنوات الدبلوماسية السويسرية وعرضت بشفافية كاملة برنامجها النووي الايراني والانسحاب من دعم حماس وحزب الله مقابل حصولها على ضمانات أمنية من الولايات المتحدة



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتطبيع العلاقات الدبلوماسية وقالت ان ادارة بوش لم تستجب لهذا الاقتراح كما شك مسؤولين اميركيون كبار في اصالتها وضلت ايران إلى نسبة 3.5% في تخصيب اليورانيوم عام 2006؛ ما دفع الأمم المتحدة إلى أن تفرض عقوبات، بعدها رفضت تعليق نشاطات تخصيب اليورانيوم. وقد أنشأت لجنة لمراقبة تنفيذ العقوبات (الراوي، 2006).

انتخب احمدي نجاد رئيسا للبلاد اول مره في اب اغسطس 2005، واصبح شخصية بارزة في السياسة العالمية، اذ كان له بتصريحاته وتصرفاته اثر في زياده القلق الذي اصاب الدول الغربية والإقليمية تجاه الملف النووي الايراني وعلى الرغم من العقوبات التي فرضتها الامم المتحدة على بلاده والمفاوضات التي كانت جارية فان الطموح النووي خلال فترته الرئاسية لم تتوقف، كما لم يكن خافيا ذلك ان رئاسة احمدي نجادى تمثل ارتدادا الى الايام الاولى من عمر الثورة في ايران بتشديدها على المبادئ الاساسية لتلك الثورة "العدالة الاجتماعية والاستقلال وتصدير الثورة"(أبو جــزر، 2014).

بعد تمكنت الولايات المتحدة من الترويج لقرار صارم يتضمن الية احالة الملف النووي الايراني على مجلس الامن الدول عام 2006 استمرت موجات المفاوضات بين اخذ ورد حتى عام 2011 فقد اتخذت القوى الغربية الكبرى خطوات مهمة لعزل ايران عن النظام المالي الدولي معلنة فرض عقوبات منسقة بالتعاون مع مصارفها المركزية والبنوك التجارية، كما فرضت الولايات المتحدة عقوبات على الشركات ذات العلاقة بالصناعة النووية الإيرانية، فضلاً عن الصناعات البتروكيماوية والنفطية. وفي العام نفسه؛ قدمت الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى الأمم المتحدة دليلاً يؤكد أن "إيران تقوم بنشاطات ذات صلة بتطوير قنبلة نووية في قاعدة بارشين العسكرية، وأنه قد يكون العمل على المشروع ما يزال جارياً".

في الخامس عشر من حزيران يونيو 2013 تم انتخابات حسن روحاني رئيسا جديدا للبلاد خلال حملته الانتخابية عبر روحاني "عن قلقة ازاء المشكلات الاقتصادية المتفاقمة في بلاده واعلن عزمة على تخفيف الهجمة القاسية والتكتيكات المتعنتة التي كان ينتهجها سلفة محمود احمدي نجاد والتي كانت تعرقل مسار المفاوضات النووية وتسبب بتدهور العلاقات مع معظم الدول المتقدمة في العالم" (أبو جــزر، 2014).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بعد التاريخ حافل بالمفاوضات السرية مع الولايات المتحدة التي تطلق عليها ايران اسم الشيطان الاكبر من بينها مفاوضات عام 2008 في العاصمة النمساوية فيينا في الفترة الأولية لرئاسة احمدي نجاد وحضرها من جانب الامريكي الجنرال ايكنبري بعد ما عينه اوباما سفيرا في افغانستان بحسب تقارير موقع ايرانية، نجح روحاني في التوصل مع البيت الابيض في 2014 الى مباحات نهائية بشان الاتفاقية حول الملف الايراني ليتم توقيعها في صيف عام 2015.

الاتفاق حول الملف النووي الايراني 2015 واهم مضامينه

يقر الاتفاق حول الملف النووي الايراني بقدرة ايران على تحقيق طموحاتها النووية للأغراض السليمة، وذلك بضمان حسن نياتها في هذا المجال، وخضوع برنامجها لشروط وكالة الطاقة الذرية.

ويشمل ذلك ايضا توافر شروط السلامة، بما لافيها من تفصيلات تقنية وفنية ضرورية. ومن جانبها، حققت مجموعة (5+1) انجازا من خلال توقيع الاتفاق لمدة خمسة عشر عاما؛ ما تعده ضمانا بعدم حيازة ايران – المدرجة بحسب التصنيف الامريكي ضمن تصنيف محور الشر – برنامجا نوويا موجها لأغراض عسكريه؛ لما في ذلك من خطر يهدد السلم والامن العالميين. وكما يرى بعض المحللين الغربين، فان هذه الاتفاقية جيدة ما دامت في حيز التنفيذ "ومع انقضاء مدتها الزمنية، سيكون التعامل الدولي مع ايران خاضعا للرهان" (أبو جــزر، 2014).

توصلت ايران مع مجموعة (5+1) لبى اتفاق، ينظم رفع العقوبات المفروضة على طهران منذ عقود، ويسمح لها بتصدير الاسلحة واستيرادها، مقابل منعها من تطوير صواريخ نووية، وقبولها زيارة مواقعها النووية. من خلال ما جاء في نص الاتفاق الافتتاحي، فان ايران تتصور ان هذا الاتفاق (JCPOA) سيسمح لها بالمضي قدما في برنامجها النووي سلميا، وذلك تمشيا مع المعايير العلمية والاقتصادية التي جاءت وفقا للاتفاقية، بهدف بناء الثقة وتشجيع التعاون الدولي. اما الدول الست، فيأتي تصويرها اجمالا من هذه الاتفاقية كما جاء في نصها، بان تسمح لها بكسب الثقة في الطبيعة السلمية البحتة لبرنامج ايران النووي. ويعكس الاتفاق المعايير المحددة للطرفين، بما يتوافق مع الاحتياجات العملية، والمتفق عليها على نطاق البرنامج النووي الايراني، بما في ذلك نشاطات تخصيب اليورانيوم، والبحث والتطوير في هذا المجال.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عكس الاتفاق مخاوف الدول الست من خلال تدابير شاملة توفر الشفافية وامكانية التحقق والتحقيق. وفيما يتعلق بالعقوبات، فسينتج رفع شامل لها جميعا؛ تلك التي فرضها مجلس الامن وكذلك العقوبات المتعددة الاطراف والوطنية المتعلقة ببرنامج ايران النووي، ويتضمن ذلك مجالات التجارة والتكنولوجيا والتمويل والطاقة. كما ترد ضمن الاتفاق الية لفض النزاعات التي قد تنشأ خلال السنوات العشر بين الاطراف، بحيث يمكن ان يحيل اي طرف يرى عدم وفاء من جانب الطرف الاخر المسألة على اللجنة المشتركة. ولدى اللجنة المشتركة15 يوما لحل القضية، ما لم تمدد الفترة الزمنية بتوافق الآراء. وان لم تحل المسألة، فيمكن للمشاركين احالة القضية على وزراء الشؤون الخارجية (الراوي، 2006).

## المبحث الثاني: اثر الملف النووي الايراني على العلاقات الايرانية السعودية

اتسمت العلاقات الايرانية السعودية بأنها علاقات متوترة رغم الروابط الاستراتيجية بالنسبة للطرفين تفرضها الجغرافية والتاريخ والمصالح المشتركة السياسية والاقتصادية منها على وجه التحديد لما لها تأثير على استقرار الوضع الاقليمي بمنطقة الخليج العربي، ولقد ظل تاريخ العلاقات الايرانية السعودية في غالبه يسوده التوتر، وظل التعقيد حائلاً دون تحسن هذه العلاقات في كثير من الأحيان ووصولها إلى مستوى التعاون يمكن من خلاله الوصول للحلول لكثير من القضايا ويشكل البرنامج النووي الإيراني أحد أبرز التحديات التي تواجه العلاقات الايرانية السعودية التي ترى في هذا البرنامج تهديداً حقيقياً لمصالحها القومية نظراً للطبيعة التي ربما يحملها ذلك البرنامج والتي لا تخرج عن الطبيعة العسكرية



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**المطلب الأول: اثر الملف النووي الايراني على أمن السعودية واستقراها**

يقال ان استخدام نظام توازن القوى ينبع من العقل والمنطق؛ فحيثما قابل المفكرون وضعا من المواجهة بين اقطاب او كتل تتنافس على القوة، فان توازن القوى هو التطبيق الذي يؤدي الى موازنة هذا الوضع. وبهذا فان فكرة مبدأ توازن القوى تمتلك شخصية عالمية.

يعتمد مبدأ توازن القوى على "ميكانزم تستطيع الدول بواسطته ان تنظم صراعات القوة فيما بينها بحيث تحمي استقلالها وتحول دون ابتلاع كيانها القومي". وبحسب كينيث والتز، فان الهدف الرئيس لأي دولة لا يكون ابتداء في تعظيم قوتها، بل في الحفاظ على موقعها في النظام الدولي/الاقليمي؛ وبالنتيجة، فان " مصير اي دولة يحدد تبعا لاستجابة كل دولة لأي فعل تقوم به الدولة الاخرى". ينطلق من هنا التصور الرئيس لطبيعة العلاقة الايرانية – السعودية في ميزان القوى الاقليمي بوصفها مركزيين ضمن الاقليم المشترك، تسعى كل منهما بحسب قواعد نظرية توازن القوى الى تحقيق هدف اساسي وهوه الحفاظ على كيانها ووجودها، ومن ثم حماية مصالحها الوطنية؛ فمن جهتها تسعى المملكة الى "التوازن الذي يستهدف الابقاء على الوضع القائم" بعدم اعطاء ايران أي مزايا اضافية، اما ايران فتسعى نحو "التوازن الذي يستهدف تحقيق مبدأ التعادل في توزيعات علاقات القوة الدولية" (الراوي، 2006).

يستند تحقيق التوازن في اي نظام الى فئتين؛ فئة الجهد الداخلي بما فيه القدرات الاقتصادية والعسكرية والاستراتيجية، وفئة الجهد الخارجي بما فيه من تحركات تعزز دائرة التحالفات الدولية او تسعى الى اضعاف الدولة المقابلة وتقزيمها. نظريا، يصح في رأينا تصنيف ايران ضمن فئة الدول القوية وغير القانعة؛ فهي بصفتها دولة تمتلك من الامكانيات ما يؤهلها بأن يكون لها دور اكبر في النظام، فأنها تسعى الى توسيع نفوذها، بحيث تضمن لنفسها مكانة متقدمة. وفي المقابل، تعد السعودية مركز الثقل الرئيس في الصراع الاقليمي مع ايران (الهبيده، 2013).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من حيث المعطيات الجغرافية، يتمتع البلدان بموقعين مهمين، واذا حسبنا دول الخليج ضمن اطار التحالف الخليجي مع السعودية، فهذا يعني وجود توازن استراتيجي قائم بين الطرفين. عسكريا، تنفق السعودية المليارات سنوياً على وارداتها التسليحية، في حين تعتمد ايران على تسليحها الذاتي " وتعتبر السعودية الثالثة في الاتفاق العسكري بواقع 87 مليار دولار، متجاوزة بذلك روسيا التي احتلت المرتبة الرابعة مكتفية بأنفاق 66 مليار". وقد أقر وزير الدفاع السعودي بوجود "خلل في التوازن بين الانفاق المرتفع جدا والقدرات التي لم تجار حجم ذاك الانفاق؛ "وكشفت "رؤية السعودية 2030 التي أقراها مجلس الوزراء السعودي عزمها على توطين الصناعات العسكرية بنسبة 50 في المئة مقارنة ب 2 في المئة حالياً، وتوسيع دائرة الصناعات المتقدمة مثل صناعة الطيران العسكري، واقامة المجمعات الصناعية المتخصصة في المجال العسكري، وتدريب المواطنين وتأهيلهم للعمل في مجال القطاعات العسكرية". لا شك في ان السعودية تمتلك قدرات اقتصادية كبيرة، واخرى تتعلق بالتحالفات الاقليمية والعالمية، بما في ذلك الثقل الايديولوجي لبعدها الاسلامي السني الذي يمثل تقريبا 90 في المئة من مسلمي العالم. لكن ايران تتفوق على السعودية من الناحية السكانية؛ فعدد سكانها يقارب 78 مليون نسمة مقابل ما يقارب 31 مليون نسمة للسعودية (محجوب، 2012).

ان الطموح الايراني والنجاح في امتلاك القوة النووية من شأنه ان يوثر في ميزان القوى الاقليمي بين ايران والسعودية. وقد كان توقيع الاتفاق الاخير تهديدا لهذا التوازن مع القوة السعودية. فمثلا يذهب فريق من المحللين الى انه " على الرغم من الثروة الاقتصادية التي تمتلكها السعودية، فأنها لا تستطيع فرض السيطرة الاقليمية؛ نتيجة لأمكانيات ايران من حيث السكان والقدرات العسكرية". فالسعودية تجد في امتلاك ايران القوة النووية بموافقة دولية، وان كانت مشروطة، تمكنها من نزع العقوبات المفروضة عليها، تغيرا حادا ونوعيا في التوازن بينهما. وسيكون ميالا ميلا واضحا الى ايران مع امتلاكها عنصرا اضافيا من عناصر القوة والردع؛ ما يعني ايضا زيادة تدخلاتها وتهديداتها لدول المنطقة وتعزيز قوتها في ذلك. ولكن بعض الملاحظين يرى في ذلك مبالغة في مدى تمكين ايران من دعم حلفائها في المنطقة"



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فحتى مع تمكن الاخيرة من الحصول على 14 مليار دولار بعيد الاتفاقية، فأنها لم تستطع مواجهة تنظيم الدولة الذي كلف ايران خسارات متوالية في كل من العراق وسورية" (الهبيده، 2013). تريد " ايران مكانا ملائما لها في النظام الدولي، فمن الواضح انها تسعى ليكون صوتها مسموعا في الشأن العالمي". ساهم الاتفاق النووي في فتح مجال اوسع لها في التحرك؛ وذلك من خلال رفع الحظر الاقتصادي الذي ستكون عوائده موجهه لضمان استمرار اهداف الدولة القومية واسباب بقائها. لقد استطاعت ايران من خلال الاتفاق الاستمرار في برنامج نووي، يمكن الدولة اقتصاديا، ويزيد امكانات انفتاحها على العالم، على الرغم من القيود على التصدير والميزانية للأنفاق العسكري. ويعد هذا الاتفاق بحد ذاته اقرارا بدور ايران وموقعها في المنطقة، من دون التوصل معها الى ما يردعها، ويكف اياديها عن التدخل واثارت المشكلات والصراعات والاستمرار في بسط النفوذ (الهبيده، 2013).

ردة الفعل السعودي على الاتفاق النووي الايراني

يذهب بعض المحللين الى ان أهم الاسباب والدوافع لحيازة القوة النووية تأتي في العادة من جانبين: الاول هو شعور حاد بانعدام الامن والضعف، والثاني يتشكل من رغبة قوية في امتلاك القوة والقدرة على استعراضها. وعلى الرغم من وجود علاقة بين الجانبين، فان الشعور الحاد بانعدام الامن والضعف هو السبب والدافع الاساسي لحيازة القوة النووية عند معظم صانعي القرار (صباح، 2013).

بالنسبة الى ايران، وبالنظر الى العلاقة المتوترة التي اقامتها مع الولايات المتحدة منذ الثورة الايرانية، وكون نظام الحكم في طهران معرضا لمحاولات الولايات المتحدة المتكررة لتغير النظام، فان ذلك يستدعي من ايران تعزيزا وايجادا لحلفاء استراتيجيين يحولون دون ذلك التغير، اضافة الى ان حيازة سلاح نووي سيكون فاعلا اخر لتحقيق الامن ومواجهة هذا التهديد. في المقابل فان الولايات المتحدة بما تملكه من حلفاء، بصفتهم دولا مجاورة لإيران في منطقة الخليج العربي، فهي تمثل تهديدا واضحا وصريحا لأمن ايران؛ "فالبحرية الامريكية المقيمة في الخليج على درجة كبيرة من القوة وكبر الحجم، كما انها تقدم كل الدعم والتسهيلات والامكانيات لحلفائها في دول الخليج" (الهبيده، 2013).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ان وصول الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الى اتفاق مع ايران قدم نوعين من السيناريوهات المحتملة لطبيعة العلاقات الجديدة: الاول من شأنه ان يخفف حدة الشعور بانعدام الامن والضعف الذي تشعر به ايران، ويقرب بين سياستين الدولتين او على الاقل يسد جزءا من الفجوة الواسعة التي كانت تتسب بالكثير من انعدام الثقة بين الطرفين، الا ان هذا السيناريو لم يكن، بالضرورة، نتيجة مرضية لحلفائها في دول الخليج. فهذا يعني ايضا وجود منافسة لاهتمام الولايات المتحدة ورعايتها وحمايتها لدولهم. اما السيناريو الثاني، فكان من شأنه أن يقرب بين السياسات الايرانية والسعودية بصفتها محصلة " تفاهمات أوسع بين امريكا وايران تتناول الامن الاقليمي ومشاركة ايران بفاعلية في ادارته" ؛ وبالنتيجة تخفيف احتقان العلاقات الايرانية الخليجية. يبدو السيناريو الثاني أكثر توافقا مع المصالح الخليجية وخدمة لها؛ لأنه يعزز الثقة الخليجية بالاتفاق النووي، ويعمل على مواصلة السعي نحو استكمال التقارب الايراني – الامريكي برديف له ايراني – خليجي، غير ان الفرصة قد لا تبدو قائمة في المستقبل القريب او حتى المتوسط المدى في ظل التغير في الادارة الامريكية.

ان " مصالح الولايات المتحدة تذهب الى ما هو أبعد من الحاجة المباشرة الى استيراد النفط في الخليج، والولايات المتحدة لا تزال ترى في الخليج العربي حلفاء مهمين، من حيث أمن الطاقة العالمي، والتعاون في مكافحة الارهاب". وعلى الرغم من هذا التحالف، فان بعض المتخصصين في الوقت ذاته يذهب الى حاجة الولايات المتحدة الى تطوير "استراتيجية بعيدة الامد تمكنها من فك ارتباط مصالحها الحيوية بسياسة المملكة ومصيرها، مع السير باستراتيجية قصيرة الامد تأخذ في الحسبان الاستراتيجية بعيدة الامد، وتستمر في التعامل مع المملكة للإدارة المشكلات المطروحة كلا على حدة، واستكمال تحقيق المصالح المشتركة" (تيرتري، 2011).

يأتي الاتفاق النووي الايراني ليولد حزمة من المخاوف الخليجية، و"يلقي بظلاله على الشعور بالأمن والازدهار الذين يعدان اساسيين لاستراتيجيات الدول الخليجية الاصغر لتحقيق التنمية والنمو الاقتصاديين، وفي نهاية المطاف بقاء الدولة". فمن جهة، تبدي دول الخليج العربية اعتراضها حتى على البرنامج النووي السلمي الايراني، فمفاعل بوشهر يقع على الجهة المقابلة لمدينة الخفجي السعودية على الساحل الغربي من الخليج، على بعد نحو 200 كيلو متر فقط،



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى بعد 250 كيلو مترا من العاصمة الكويتية، كما يبعد نحو 300 كيلو متر عن البحرين وقطر والدمام والخبر والظهران، و400 كيلو متر عن ابوظبي ودبي، بل ان مفاعل بوشهر أقرب الى سلطنة عمان والى الرياض منه الى طهران". لا شك في ان تسربا اشعاعيا نوويا ان حصل في اي من المفاعلات النووية الايرانية، سيكون له تأثيرات في الدول المحاذية لايران، ومن بينها دول الخليج العربية، وقد يحدث هذا التسرب لأسباب طبيعية (كالزلازل والبراكين، خصوصا أن ايران تقع في منطقة نشطة زلزاليا) او لأخطاء تقنية وفنية (كما حصل في مفاعل تشيرنوبل) او هجوم خارجي (كالتهديد الاسرائيلي بقصف المفاعلات النووية الايرانية). ومن جهة اخرى، يذهب الرأي الاخر الى انه لا مبرر للقلق من احتمالات كهذا؛ لأن اجراءات الحماية والامان في المفاعلات النووية الحديثة (ومن ضمنها المفاعلات النووية الايرانية)عالية، فهو "مفاعل نووي للماء الخفيف المضغوط وهذا غير قابل للانفجار النووي".

كما يشارك السعوديون الدول الخليجية في وجهة النظر ذاتها حول الدور الامريكي في الاتفاق مع ايران؛ ذلك ان الصحافة السعودية تشجب باستمرار" "تخلي" أمريكا عن حلفائها العرب لمصلحة الهيمنة الايرانية. وما لم تعكس واشنطن هذا المسار، لن يتبقى للمملكة العربية السعودية وأصدقائها الحقيقين سوى الوقوف صفا واحدا وأخذ زمام الامور بأيديهم – بما في ذلك الحصول على دورة كاملة للوقود النووي لمواجهة ايران" (كاظمي، 2001).

لا بد ان الولايات المتحدة على العلم بهذه الاستراتيجيات الخليجية؛ اذ قامت القيادة الامريكية في ايار/ مايو 2015 قمة في منتجع كامب ديفيد، استضاف بها اوباما قادة الخليج وطمأنهم بالتزام الولايات المتحدة أمنهم واستقرارهم. وصرحت الولايات المتحدة في البيان الختامي ب "ضمان أمن دول المجلس ضد التهديدات الخارجية لوحدة اراضيها". لكن هل كانت هذه القمة والتطمينات كافية فعليا لتبديد مخاوف دول الخليج العربية؟ لا يبدو الامر كذلك.

يقوي الاتفاق النووي ايران ويعطيها مساحة أوسع في اختيار السياسة الخارجية الملائمة لها، من دون تقييدها بأسلوب تفاعلاتها مع دول الاقليم. ومع التمكين الاقتصادي الذي من المفترض ان تحصل عليه ايران نتيجة لتطبيق الاتفاق، فمن المتوقع ان تتعاظم قوتها في المنطقة؛ لرفع العقوبات عنها واحرارها هدفا مهما متمثلا بالحصول على الاعتراف بقوتها في الساحة الدولية والمنطقة. وبالنتيجة يستمر سعيها للتمدد في المنطقة،



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولكن هذه المرة بصفة أيسر، فقد سهل رفع العقوبات امكانية التصرف الاقتصادي ودعم مخططاتها الجيوبولتكية؛ ما يهدد الاستقرار في العالم العربي الذي يعاني تفاقما في عدم الاستقرار السياسي؛ بما يعزز موقف ايران ويرجح كفة ميزان القوى نحوها. يرافق ذلك سعي الولايات المتحدة، خلال العام الاول من تنفيذ الاتفاق، الى التواصل مع ايران؛ فكما أعلن اوباما سيحصل "المزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي، وانخراط اكبر مع المجتمع الدولي، وتعزيز قدرة الشعب الايراني لتحقيق الازدهار والنماء" (تشوبين، 2011). بتوقيع الاتفاق، كانت الولايات المتحددة تسعى للتحرير الاقتصادي والاجتماعي داخل ايران، وتقليص التزمت الايديولوجي والثوري في سياسة ايران الخارجية؛ أملا منها ان يصل الاتفاق بعد انقضاء الخمسة عشر عاما لتكون " ايران دولة بنظام سياسي مغاير وأفضل مما هو عليه اليوم" . اذا تمكن الداخل الايراني السياسي بجناحه المعتدل أن يدعم صحة هذا التوجه، سيتشكل تلقائيا السيناريو الذي يحمل ايران على اعادة النظر في سياستها الخارجية، ومن ثم تقليص الاثار السلبية والمخاوف الخليجية من الاتفاق النووي (محمود، 2005).

في هذا السيناريو سيكون التركيز الايراني على الشأن الداخلي؛ فمع رفع العقوبات عن ايران ودخولها مرحلة الانفتاح والتواصل مع العالم التي وفرها لها هذه الاتفاق، يمكنها من صب "الاهتمام الايراني من اجل التنمية الاقتصادية التي من شأنها أن تقلل من الانخراط في صراعات مكلفة وعالية المخاطر في المنطقة؛ ان تطوير العلاقات الاقتصادية مع العالم العربي من شانه ان يجلب اعادة تأهيل الاقليم الايراني؛ او ان نجاح ايران في التنمية الاقتصادية سيعمل على تقوية الطبقة الوسطى ودعم المعتدلين داخل ايران". اي ايجاد نوع من الاعتمادية الاقتصادية من خلال اعطاء منافع اقتصادية، تجعل ايران تتجنب الصدام مع الغرب، حفاظا على تلك المنافع. وذلك بدلا من استمرارها العقيم في السعي للهيمنة على الدول العربية، وفرض الطموح والسيطرة، من خلال دعم الحروب بالوكالة داخل الشرق الاوسط المنهك (تشوبين، 2011).

لا بد من ان ايران ودول مجلس التعاون تتشارك الرغبة في " تجنب تفاقم الصراعات بين السنة والشيعة في جمع انحاء المنطقة، بما في ذلك النزاعات الطائفية المحتملة بين الاقليات داخل دول الاقليم.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كذلك منع سورية والعراق من كونهما ملاذا للجماعات المتشددة وحماية السلامة الاقليمية للدول القائمة، بما في ذلك بلادهم". لكن هذا لم يشكل حتى الان توجيها ينعكس على السياسة الخارجية لأي من البلدين في ظل انعدام الامن والاستقرار في المنطقة فلا يزال الخلاف قائما؛ نتيجة "حرب باردة بين البلدين بشأن الادوار ومواقع النفوذ لكل منهما". وخصوصا في كل من سورية والعراق واليمن ولبنان (كاظمي، 2001).

**المطلب الثاني: اثر الملف النووي الايراني على علاقات السعودية مع دول المنطقة**

المصالح الايرانية والسعودية في الشرق الاوسط

تتأثر العلاقة بين الجمهورية الاسلامية الايرانية والمملكة العربية السعودية بالجوار الجغرافي والعامل الديني، لكن ما يوسع الفجوة بين الطرفين يتركز في شؤون فرض السيطرة جيوبوليتيكيا وأيدولوجيا. كما ان كل منهما يسعى لتعزيز الامن من جهته، وذلك بزيادة مناطق النفوذ الداعمة والمتأثرة بكلا النظامين ( شبلي، 2014). "بالنسبة لإيران فأنها تملك ساحلا يبلغ طوله 1200 كم – تقريبا – على الخليج العربي بالإضافة لساحل طويل على خليج عمان المفتوح على المحيط الهندي. الثروة النفطية الايرانية تتركز بصفة رئيسة في منطقة عربستان وفي الجرف القاري في الخليج، ومن دون الحقول النفطية الجنوبية هذه يمكن ان تكون ايران في عدد الدول الفقيرة فضلا عن تواجد مفاعلاتها النووية في هذه المنطقة" (تشوبين، 2011).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عربيا، " تأمل ايران في استغلال الاضطراب السياسي في المنطقة الذي يتخذ شكل حركات واحزاب اسلامية". ففي لبنان، "استطاعت ايران ان تصنع قواعد سياسية اذ كانت الثورة الاسلامية الايرانية مصدر الهام للشيعة في لبنان"؛ حتى اصبح حزب الله ذا ثقل سياسي عال في لبنان والمنطقة. ويأتي سعي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بقيادة السعودية للحد من سيطرة حزب الله السياسية وزيادة نفوذه في النظام السياسي اللبناني من خلال الجماعات السياسية بما فيها تيار المستقبل (تشوبين، 2011).

اما في العراق، فان النفوذ الايراني اخذ يتبلور على الارض بعد سقوط النظام العراقي، فضلا عن العلاقات المتوترة التي كانت سائدة بين البلدين في سنوات حكم نظام البعث ابان حكم صدام حسين والحروب التي نشبت بينهما، وكان من بينها سعي النظام بدعم امريكي بمساعدة ايرانية داخلية للتخلص من النظام الثوري في ايران. ان الحضور الايراني السياسي والعسكري بارز من خلال الدعم المتواصل للقوى الشيعية، بما فيها الفصائل المقاتلة داخل العراق وسورية. فايران تدعم ميليشيات وتنظيمات شيعية يصل عددها الى اكثر من 100 فصيل في سورية والعراق، لا تقل انتهاكاتها وجرائمها فظاعة عما يقوم به داعش، فهذا العنوان يختصر الى حد كبير النظرة السعودية ورؤيتها للنفوذ الايراني في المنطقة (المبيضين، 2007).

تسعى المملكة العربية للحفاظ على دورها الاقليمي، وحماية مصالحها التي باتت تحت التهديد؛ نتيجة انتشار النفوذ الايراني في المنطقة. فعلى الصعيد العراقي، كان للعنف المدني منذ عام 2003 أثر في استقطاب ايران؛ ذلك انها أصبحت أقرب حليف دولي للحكومات العراقية، في حين ان المملكة العربية السعودية قد تنظر اليها على انها الحكومة تفرض الكثير من الوحشية ضد السنة داخل العراق. في المقابل ترى ايران ان المملكة العربية السعودية تسعى لتقويض الحكومة الشيعية المنتخبة في العراق. دعت المملكة العربية السعودية العراق الى الانضمام الى تحالف اقليمي ضد داعش ، وفي حزيران/ يونيو 2015، عينت سفيرا ليكون لها مقر في بغداد، اول مره منذ غزو صدام حسين للكويت عام 1990.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فقد افاد سفير المملكة العربية السعودية في العراق ثامر السبهان، في تصريح له في تشرين الاول/ اكتوبر 2015، انه سيتم استئناف العمل في سفارة المملكة ببغداد والقنصلية في اربيل قريبا و "فتحت السعودية، الثلاثاء 15 كانون الاول /ديسمبر 2015، سفارتها في بغداد بعد 25 عام على اغلاقها " . كما شهدت العلاقات السعودية – العراقية خلال فترة حكم رئيس الوزراء السابق نوري المالكي قطيعة تامة؛ بسبب اتهام المالكي للرياض بدعم الارهاب والعنف في بلاده. وتشير رغبة قادة دول مجلس التعاون في ان تتعاون حكوماتها مع رئيس الوزراء العراقي الجديد حيدر العبادي، الا ان التغيرات في المسؤولين الرئيسين – والاختلاف ليس فقط الهيكلية – يمكن ان تكون احد العوامل المحددة اعاتقات في كل بلد بما في ذلك على المستوى الشخصي. ومع ذلك، فالمملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الاخرى قلقة من نمو الميليشيات الشيعية المدعومة من ايران، ممثلة بالحشد الشعبي، في العراق (المجالي، 2007).

ساعدت ايران الميليشيات الشيعية التي تدعمها في استعادة مدينة اكريت من داعش، وشجعت مثل هذه الاعمال على استقطاب الراي في الولايات المتحدة لرؤية ايران حليفا محتملا ضد العدو الاكبر داعش. ولكن " اذا ارادت ايران تقوية الحكومة العراقية، فلا يمكن القيام بذلك الا من خلال اعطاء الاولوية للقوات الرسمية التي تشمل عددا اكبر من العراقيين السنة. قد تساعد الميليشيات المدعومة من ايران حكومة العبادي عسكريا، لكنها تقوم بأضعافه سياسيا، من حيث قدرته على تشكيل التعاقد مع الكثير من العراقيين الذين يخشون التدخل الايراني في بلدهم" (المبيضين، 2007).

أما في سورية فقد دعمت المملكة العربية السعودية وقطر منذ منتصف عام 2011 جماعات المعارضة المسلحة للقتال ضد النظام المدعوم من ايران. وبحسب تصريحات " أحد القادة العسكرين في المعارضة السورية فان السعودية هي المسؤول الرسمي عن القضية السورية" . ويرى متخصصون أنه" مع بدء الاسلحة بالوصول الى المعارضة السورية، في كانون الاول/ ديسمبر2012، تمكن الجيش السوري الحر من كسب المعارك والسيطرة على بعض المناطق ضد الجيش السوري. وأعلنت مصادر امريكية ان شحنات الاسلحة السعودية اتت لمواجهة شحنات الاسلحة الواردة من ايران لمساعدة الحكومة السورية" .



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومع استمرار اشتعال الحرب في سورية أكد الجبير في تصريح له في تشرين الاول/أكتوبر 2016 بأن " المملكة العربية السعودية تعمل على زيادة دعم تسليح المعارضة المعتدلة في سوريا، وتعزيز نقل السلاح للمعارضة المعتدلة في حلب" (المجالي، 2007).

أما على الصعيد اليمني، فيمثل الدخل السعودي حالة خاصة؛ ف "القوات الجوية السعودية تقوم أول مره بعمليات خارج نطاقها الجوي وتشكل تحالفا دوليا للتدخل في اليمن عسكريا " . ومن ثم، تعود جذور التدخل الحالي الى الخوف السعودي المتزايد من شعبية حركة الحوثي وتزايد قوة تحالفها مع القبائل والنظام اليمني السابق. ان استيلاء الحوثيين على صنعاء، والتوسع العسكري السريع جنوبا، تمثل جميعها تهديدا خطيرا للاستراتيجية الاقليمية للرياض، خاصة ان القادة الحوثيين لم يحاولوا اخفاء ازدرائهم ونياتهم العدائية تجاه النظام الملكي السعودي. والى جانب المكاسب العسكرية، " ظهر الحوثيون قوة سياسية محتملة ممكن ان تشكل حكومة مركزية قوية مع اجندة معادية للسعودية" . وقالت السعودية وحلفائها من دول الخليج انهم لن يتسامحوا مع ما يسمونه استيلاء ميليشيا مدعومة من ايران على دولة تقع على حدودها الخلفية". وأضاف مسؤول خليجي ان "دول الخليج تريد وضع حد للتدخل الايراني في الشؤون العربية انهم مصممون على مواجهة ما يعتبرونه طموحات ايران التوسعية في الشرق الاوسط" (المبيضين، 2007).

كل ما سبق يؤكد نفوذ السعودية في المنطقة، ووجود دور اقليمي تسعى المملكة للحفاظ عليه، ومنع اي قوة اخرى من الاستيلاء على هذا الدور او تحديه. ومن هنا ايضا، يتضح التوجه السعودي نحو ايران بصفتها القطب المقابل في الصراع حول السيطرة الاقليمية، والذي سيؤثر في ميزان القوى الاقليمي، ويمثل خطرا على مصالح البلاد اذ استمرت ايران في سعيها نحو تعظيم قدراتها و "تعزيز الانظمة الراديكالية في الشرق الاوسط" (اليحيى، 2009).

لا بد ان هذا الصراع القائم بهذا الاسلوب الوحشي داخل العراق وسورية واليمن سيعزز ايجاد المزيد من التنافس القائم على الهويات والانتماءات الضيقة، والتي بدورها توسع الفجوة بين ابناء الوطن الواحد، وتزيد من احتمالية فشل الدول الى مراحل يصعب اعادة بنائها في وقت قريب.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما سياسيا، فيبقى القلق الخليجي قائما بسبب مطامع ايران في الهيمنة والتوسع في المنطقة؛ وقد كان الاتفاق الاخير حول البرنامج النووي الايراني يكاد يخلو من اي مؤشرات ايجابية بالنسبة الى دول الخليج العربية . وتفسر النخب الخليجية عدم تدخل الولايات المتحدة عسكريا في سورية بانه اشارة الى ان ادارة اوباما سعت لاسترضاء ايران. في هذا السياق، تميل دول الخليج العربية الرئيسية الان الى انها ترى تهديدا لمصالحها الخاصة في امكانية تقدم ايران في علاقتها مع الولايات المتحدة. كما أن هذه الدول ترى في ايران منافسا محتملا، ليس فقط في الشرق الاوسط، ولكن ايضا منافسا محتملا لاهتمام الولايات المتحدة ورعايتها وحمايتها لدول مجلس التعاون (المبيضين، 2007).

رأت الادارة الامريكية في " نجاحات ايران في تشكيل نفوذ ومشاركة حقيقة بمصالحها وحلفائها وقدراتها والتمدد في المنطقة من اليمن الى العراق الى سوريا ولبنان وغزة، واعتبرت ذلك نقطة ثقل استراتيجي للسياسة الايرانية وأنها أصبحت تشكل ظاهرة يصعب تجاوز مواقفها ومطالبها ومصالحها، كما أنها أصبحت تشكل ظاهرة دولة اقليمية عظمى تتمدد باستمرار وبقوة تنافس قوة ونفوذ اسرائيل والولايات المتحدة".

أثر الاتفاق النووي في ايران وعلاقتها بالمملكة العربية السعودية خلال عام من تطبيقه

رأت طهران في توقيع الاتفاق انتصارا لسياستها الخارجية، واعترافا من الدول الكبرى بمكانة ايران ووزنها الاقليمي والدولي المؤثر. كما يرى البعض أنها " أحبطت المحاولات الامريكية في تشويه صورة ايران من خلال اتهامها بامتلاك برنامج نووي لأغراض غير سليمة". فقد ساعد الاتفاق النووي، والذي أقره مجلس الامن بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة، في ابطال سنة من القرارات الاممية ضد ايران، واستبعد الى حد ما الابعاد العسكرية المحتملة في البرنامج النووي الايراني(المبيضين، 2007).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تتباين الآراء حول نتائج الاتفاقية الاقتصادية؛ ففي المسالة النووية" ايران لم تخسر شيئا اذ لم يكن لديها برنامج عسكري في مقابل انها ربحت 7 مليارات دولار لوقف العقوبات عليها، كما ان قرارات مجلس الامن لإيقاف تخصيب اليورانيوم بالكامل لم تنفذ" . اضف الى ذلك انها ساهمت في انفتاح الاقتصاد في مجالي الطاقة والنقل. لكن فيما يتعلق بالأنظمة البنكية والتعاملات المالية، فقد جاء في تصريح كمال خرازي، رئيس مجلس الاستراتيجي الايراني لعلاقات الخارجية، انه حتى بداية عام 2017 لم يكتمل تطبيق بنود المعاهدة كافة؛ وذلك " بسبب بعض التشوهات القانونية ضمن الاتفاقية، والاتصال الوثيق بين البنوك الاوروبية مع قرارات الولايات المتحدة الامريكية" (صباح، 2013).

ورغم وفاء ايران بتعهداتها وفق ما تؤكده وكالة الطاقة الذرية، الا ان الثمار الي جنتها تكاد تكون لا "شيء "وفق ما صرح به مسؤولين ايرانيون، في مقدمتهم ولي الله سيف، مدير البنك المركزي. ووفقا له رغم انه كان من المقرر ان تكون الارصدة الايرانية في البنوك الاجنبية في متناول الايدي، الا ان البنوك الاوربية لا تزال قلقة من خرق القوانين الامريكية وفرض عقوبات عليها من قبل الادارة الامريكية وترى ايران ان "مكتب مراقبة الارصدة الخارجية في وزارة الخزانة الامريكية، مطالب بإصدار تعليمات الى البنوك الاوربية كي يتم تسهيل الحصول على الاموال الايرانية وعمليات التبادل الاجنبي. والامر ذاته اكده سيف في حوار مع مجلة المانيتور، فالولايات المتحدة الامريكية لم تفِ بتعهداتها التي ينص عليها الاتفاق النووي، ولذلك لا تستطيع طهران استخدام اموالها في الخارج؛ لأنها تضع العراقيل في طريق العلاقات المصرفية، في حين ان ما كانت تتوقعه الجمهورية الاسلامية من الادارة الامريكية هو الغاء القيود التي تفرضها على التبادل المالي بين طهران والدول الاخرى والالتزام بالاتفاق النووي بشكل كامل" (محجوب، 2012).

يرى الرئيس روحاني في ما تم انجازه نجاحا حتى على الجانب الاقتصادي بما في ذلك " زيادة العوائد النفطية لإيران والنمو في المنتجات الزراعية، وزراعة القمح، والصناعات صغيرة الحجم وصادرات البلاد للخارج. وكان تصدير المنتجات غير النفطية سجل نموا بنسبة 10 في المئة. وتمكنت الحكومة من تامين ما يزيد على 704000 وظيفة جديدة.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد اعلن وزير المالية والشؤون الاقتصادية، علي طيب نيا، ان ايران تتمتع بأعلى معدل نمو اقتصادي في المنطقة، وان الحكومة الايرانية كانت ناجحة في التعامل مع قضية التضخم. ووفقا لتقرير صادر عن البنك المركزي الايراني ( CBI )، فقد تسارع النمو الاقتصادي في البلاد الى نحو 9% خلال الربع الثاني من بدء السنة التقويمية الايرانية في 20 اذار/مارس 2016" في المحصلة، "يبدو من غير المحتمل الى حد بعيد ان يؤثر الركود الاقتصادي في تنفيذ الاتفاق النووي على المدى القصير .لكن مع مرور الوقت، فان التفسير الرئيس الذي قدمه روحاني حول ضرورة الاتفاق النووي، اي ان تخفيف العقوبات هو فقط الذي سيسمح لايران بالازدهار وان الاتفاق النووي وحده من شانه ان يوفر مثل هذا التخفيف، سيبدو اقل اقناعا، الا اذ بدا الاقتصاد بالازدهار فعلا" (صباح، 2013).

اما الواقع السياسي والاستراتيجي لايران، وعلى الرغم من بطء انجاز التطلعات او اكتمالها فيما يتعلق بالاتفاقية، فانه يدلل على ان طهران مستمرة في القيام بأدوارها الاستراتيجية بالتزامن مع تحول الامم المتحدة نحو ايران بصفتها فاعلا رئيسيا وموثر، ودورها في الحملة الدولية لمكافحة الارهاب ". يطغى على الدعوة الى التوافق والحوار مع دول العالم الاسلامي، بكل تأكيد، الواقع السياسي في الجوار العربي، والذي يساهم في دعم القوة الايرانية في الاستمرار نحو سعيها لفرض وزنها الاقليمي ومد نفوذها، ما يبقي السعودية في دائرة القلق على مصالحها الحيوية في المنطقة التي تضمن توازن قوتها وتمكين نفوذها. فحتى الان لم يحدث تحول ايجابي ملموس في العلاقات الايرانية – السعودية، مع انه قد مضت فترة على تنفيذ الاتفاق. " ان التداخل السياسي والاجتماعي ادى الى خلق مجموعة معقدة من التفاعلات على المستوى الاقليمي او حتى خارج الاقليم؛ ما شكل مجموعة من العقبات الهائلة في طريق تحقيق الاستقرار في الاقليم وعلى الاخص فيما يتعلق بالعلاقات الايرانية السعودية" . لكن تبقى الاحتمالات الاخرى واردة. وقد تكون زيارة وزير خارجية الكويت بتاريخ 25 كانون الثاني/يناير2017، ضمن اطار تقارب خليجي ايراني. ذلك ان وزير الخارجية الشيخ صباح خالد الحمد الصباح " حمل رسالة من امير الكويت باسم مجلس التعاون الخليجي الى الرئيس الايراني تتعلق بالحوار بين دول مجلس التعاون الخليجي وايران والاسس المطلوبة لهذا الحوار" (المبيضين، 2007).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# الخاتمة

ان التواصل الايجابي والانفتاح بين ايران والسعودية يمهد الطريق لتسوية جانب مهم من النزاعات الاقليمية. وعلى العكس من ذلك، اذا ظلت العلاقة بينهما صدامية، وامكانية ان يعمل الاتفاق النووي على زيادة المخاوف السعودية، ومن ثم تعميق الشرخ ووحدة الصراع، فان المنطقة بكاملها ستواجه خطر تعميق الصراعات التي يعانيها الشرق الاوسط اساسا، بدلا من تخفيفها. ومن الجدير بالذكر انه فيما يتعلق بالحوار على مستوى العلاقات الدولية، فان التواصل لا يؤدي بالضرورة الى تغير الصورة القائمة واستبدالها بأخرى ايجابية، بل يبقى للصورة النمطية عن الطرف المقابل تأثيرها الاكبر في استقبال رسائل التواصل، الا انه بلا شك الوسيلة الوحيدة لتجاوز الخلافات وتقريب وجهات النظر.

في الختام، ان مساعي ايران وتدخلاتها وسياستها التوسعية ومد نفوذها في المنطقة مستمرة، ما يعني ايضا استمرار حالة الشك مع السعودية، خاصة مع اعادة تمتين التحالفات السعودية-الامريكية برئاستها الجديدة، والتي تباشر منذ البداية باتخاذ مواقف حادة ومتشددة متعلقة بالشأن الايراني. وبما ان السياسة هي تعبر عن ادارة للنظام الدولي العام والاقليمي، فستبقى ايران دولة ذات التطلعات والاهداف القومية الاستراتيجية جزءا من هذا النظام الدولي، تحت تأثير ادارات مراكز القوى العالمية. وعلى الرغم من انجاز ايران للاتفاق الاخير، وتمكنها من تنفس الصعداء في عام اعاد التفاؤل اليها كيانا مقبولا دوليا ولو بشروط، كيانا قادرا على استئناف نمط طبيعي من التفاعل العالمي، فان هذا لا يعني بالضرورة وصولها الى كل ما سعت اليه خلال الاتفاقية؛ فكل ذلك رهين بالتفاعلات الدولية وتطوراتها، وبالنتيجة صعوبة تكوين انماط جديدة في علاقاتها الدولية، بما في ذلك اقامة ـقامة علاقات نوعية جديدة مع السعودية.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## النتائج:

ومن خلال هذه الدراسة فقد توصلنا الى مجموعة من النتائج وهي:

ان عدم حل هذه الخلافات الحدودية سوف يبقى هذا الملف عائقاً دون تحسن العلاقات السعودية الايرانية.

استمرار ايران في تحديدها واستمرارها في برنامجها النووي والمثير للجدل بما يؤدي الى مزيد من سباق التسلح في السعودية وعدم استقرارها.

اصرار الطرف الايراني على التدخل في الشأن الداخلي الخليجي وكذلك في الاوضاع العربية واستقلالها.

تتأثر المملكة العربية السعودية كغيرها من الدول بما يحيط بها من احداث، حيث اصبح امنها الاقليمي مرتبطا بالأمن الدولي.

تكتسب المملكة العربية السعودية أهمية، لسبب موقعها الجغرافي وامتلاكها لأكبر مـــصادر الطاقة (النفط _والغاز) مما يجعلها عرضة لتدخلات الدول الكبرى.

انعدام وفقدان الثقة بين المملكة العربية السعودية وايران بما يؤدي الى الاخلال بالأمن الخليجي.

اصرار الطرف الايراني على تحدي المجتمع الدولي عبر التصريحات الاستفزازية والتحدي الصارخ للقرارات.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## التوصيات:

وفي ضوء هذه النتائج تم التوصل الى مجموعة من التوصيات هي:

توحيد السياسات الخليجية على المستوى السياسي والاقتصادي والعسكري وصولا الـى الوحدة الخليجية وهو ما يطمح اليه شعوب منطقة الخليج العربي.

إثبات حسن النوايا الايرانية حول البرنامج النووي الايراني.

ضرورة اعلان المنطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية، حتى لا تضطر السعودية اللجوء للتحالفات من أجل أحداث توازن للقوى.

ضرورة الاحترام المتبادل وعلاقات حسن الجوار وعدم التدخل في الشئون الداخلية لدول مجلس التعاون الخليجي.

ضرورة ادراك ايران أهمية السعودية إقليميا ودوليا ووجوب استقرارها، اذ انها تسهم في 40% من امدادات الطاقة والغاز للعالم.

تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين السعودية وايران



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# قائمة المصادر والمراجع

## أولاً: الكتب


ابو عامر، علاء. (2004). العلاقات الدولية الظاهرة والعلم الدبلوماسية والاستراتيجية. الطبعة الاولى، دار الشروق للنشر والتوزيع: عمان.

أحمد، فؤاد عبدالمنعم. (1990). أصول نظام الحكم في الإسلام. مؤسسة شباب الجامعة: الإسكندرية.

آل سعود، فيصل بن مشعل. (2000). التطور السياسي في المملكة العربية السعودية وتقييم مجلس الشورى. مكتبة العبيكان: الرياض.

تشوبين، شاهرام، (2011)، طموحات ايران النووية. ترجمة: بسام شيحا، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.

تيرتري، برونو، (2011)، السلاح النووي بين الردع والخطر، ترجمة: عبدالهادي الادريسي، أبوظبي: هيئة أبوظبي للثقافة والتراث.

الجديع، عبد الرحمن محمد. (1999). السياسة الخارجية السعودية: الثوابت والممارسة. مطابع الفرزدق التجارية: الرياض.




المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحقيل، عبدالله بن حمد. (1997). توحيد المملكة وأثره في النهضة العلمية والاجتماعية. مكتبة العبيكان: الرياض.

دحلان، أحمد حسن أحمد. (1984). دراسة في السياسة الداخلية للمملكة العربية السعودية. دار الشروق: جدة.

الراوي، رياض. (2006). البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الاوسط. الطبعة الاولى، الأوائل للطباعة والنشر: دمشق.

شبلي، سعد شاكر، (2014)، السلوك الدولي تجاه ازمة البرنامج النووي الايراني، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع.

عبدالخالق، عبدالرحمن، (1975)، الشورى في ظل نظام الحكم الإسلامي. الدار السلفية، الكويت.

كارتر، جيمي، (1985)، مذكرات جيمي كارتر كامب ديفيد، حرب على الحرب رهائن طهران والحسابات الخاسرة. ترجمة: شبيب بيضون. بيروت: دار الفارابي.

المشاقبة، امين وسعد شاكر شبلي، (2012)، التحديات الامنية للسياسة الخارجية الامريكية في الشرق الاوسط: مرحلة ما بعد الحرب الباردة 1990-2008. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

مقلد، اسماعيل صبري، (1971)، نظريات السياسة الدولية. الطبعة الاولى، الكويت: مكتبة جامعة الكويت.

النعيمي، أحمد نوري، (2012)، السياسة الخارجية الايرانية 1979-2011. عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**ثانياً: الرسائل**

أبو جــزر، فــداء يوسف. (2014). العلاقات الإيرانية السعودية وانعكاساتها على دول الجوار العربي (1997-2005). جامعة الأزهر، رسالة ماجستير غير منشورة: غزة.

صباح علال زاير، (2013)، العلاقات السعودية- الإيرانية(2005-2012)، رسالة ماجيستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

العبادي، فؤاد عاطف. (2012). السياسة الخارجية الايرانية وأثرها على أمن الخليج العربي (1991-2012). رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط: عمّان.

المجالي، عصام نايل. (2007). تأثير التسلح الايراني على الأمن الخليجي منذ الثورة الاسلامية 1979. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة: الأردن.

الهبيده، سعد مجبل. (2013). البرنامج النووي الايراني وأثره على التوجهات السياسية الخارجية الكويتية للفترة (2003-2012). رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط: عمان.

اليحيى، عبدالرحمن عبدالله. (2009). العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية السعودية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخرطوم: السودان.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**ثالثاً: الدوريات**


جارفر، جون، (2009)، الصين وايران شريكان قديمان في عالم ما بعد الامبريالية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي.

كاظمي، بهرام اخوان، (2001)، "مسار العلاقات الايرانية السعودية". مجلة شؤون الاوسط. العدد 102(ربيع 2001).

المبيضين، مخلد. (2007). العلاقات الخليجية الإيرانية 1997 – 2006 (السعودية حالة دراسة). مجلة المنارة، (14)2، 341-382.

مجموعة مؤلفين، (2010)، العرب وايران مراجعة في التاريخ والسياسة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة.

محجوب الزويرى، (2012)، العلاقات الإيرانية السعودية في ضوء الملفات الساخنة بالمنطقة، الأربعاء 2012/5/9، علي الرابط:http://studies.aljazeera.net

محمود، أحمد ابراهيم، (2005)، "ملفات ايرانية- الحالة السياسية الايرانية والملف النووي في عهد أحمدي نجاد". مختارات ايرانية. العدد 61 (آب/اغسطس 2005).

المقداد، محمد أحمد. (2013). تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية الايرانية على توجهات ايران الاقليمية (العلاقات الايرانية- العربية: حالة دراسة). مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، (40)2، 446-475.

الموسوي، حسن، (2001)، "سياسة ايران الدفاعية". مجلة شؤون الاوسط. العدد 102 (ربيع2001).

هيثم مزاحم، (2000)، عشرون سنة من عمر الجمهورية الإسلامية، مجلة شئون الأوسط، عدد 92 فبراير،2000، ص 174:176.




المنارة للاستشارات
www.manaraa.com